وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم: ...../2019.

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمـــي

تحت عنوان

دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

من إعداد الطلبة:

- بوبكر سعيدي
- عمر خرخاش

الأستاذ المشرف:

أ. د عبد الله خبابة

لجنة المناقشة:

✓ نبيل قليل	أستاذ محاضر _أ_	جامعة المسيلة	رئيسا
✓ عبد الله خبابة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
✓ مصطفى قريد	أستاذ محاضر _أ_	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

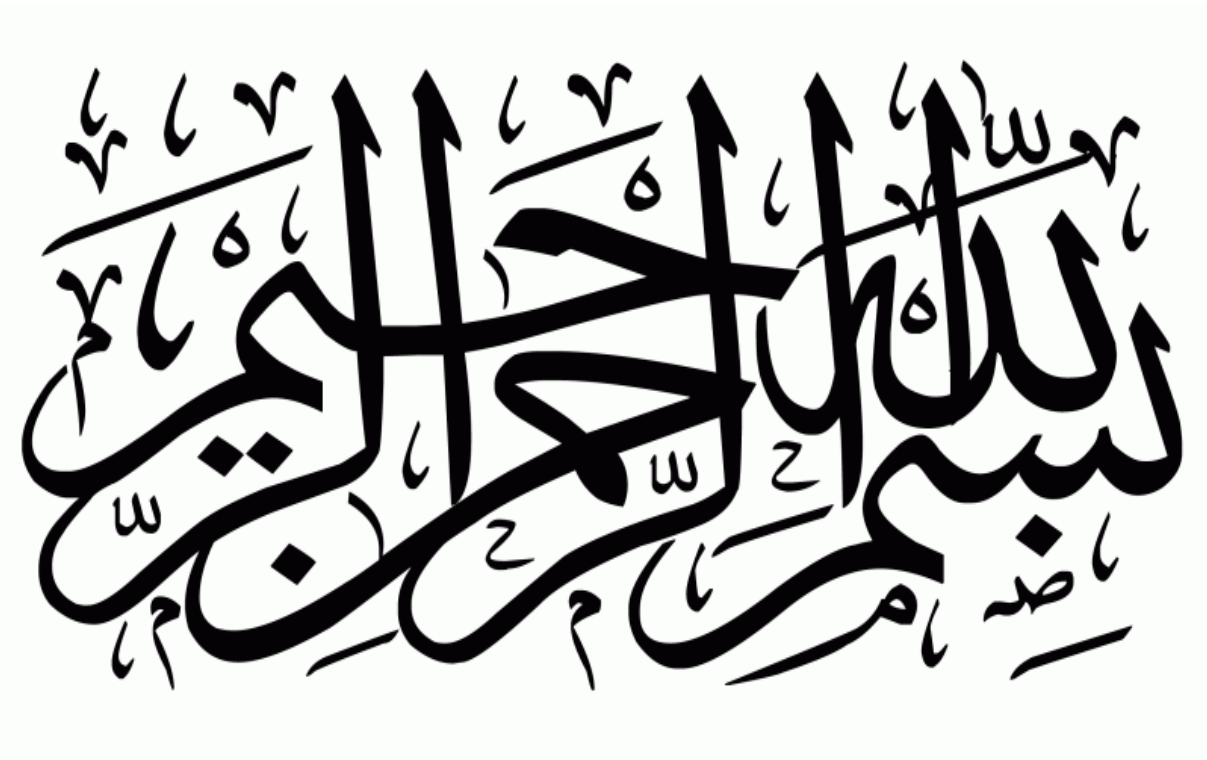
بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر أولا وأخيرا الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة وأمدنا بالصبر لتذليل الصعوبات أمامنا وأعاننا كل العون على إنجاز هذا البحث المتواضع

ثم نشكر أستاذنا الكريم الأستاذ الدكتور خبابة عبد الله الذي أشرف على مذكرتنا وساعدنا خطوة بخطوة لبلوغ نهاية البحث.

ونشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بالقليل في إنجاز هذه المذكرة، كما نشكر الأساتذة الكرام أساتذة الكلية بصفة عامة وأساتذة فرع المالية والتجارة الدولية بصفة خاصة، كما لا ننسى زملائنا في المسار الدراسي ونتمنى لهم التوفيق في الحياة المهنية.

الحياة مدرسة طلابها الناس..... فلا خير إلا في علم ينتفع به.....

أستاذها الزمن..... فمن البشر من هو عالما ومن هو متعلما .....

ومديرها القدر..... فعند الواحد القهار تجزى كل نفس بماكسبت.....

ونرجو ان نكون قد وفقنا في طرحنا وتحليلنا لهذا الموضوع الذي نتمنى ان يكون نقطة بداية لبحوث ودراسات لاحقة، فما وجد فيها من صح وصواب فبفضل الملك الوهاب، وما وجد فيها من خطا وسهو فذلك من طبيعة البشر ويابى الله عز وجل إلا أن ينفرد بالعصمة والكمال، تبارك ذو الجلال والاكرام.

Amar kharkhache

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	III - I
قائمة الجداول والأشكال	IV
المقدمة العامة	ا _ ح
الفصل الأول: ميزان المدفوعات ومكوناته	02
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	02
المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات	02
الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات	02
الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات	03
الفرع الثالث:عناصر ميزان المدفوعات	04
الفرع الرابع: طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات	06
المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري وأقسامه	08
الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري	08
الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري	08
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	08
المبحث الثاني: حالات الميزان التجاري وطرق المعالجة	09
المطلب الأول: التوازن في الميزان التجاري	10
المطلب الثاني: الاختلال في الميزان التجاري	10
الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري	10
الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري	12
المطلب الثالث: طرق علاج الاختلال في الميزان التجاري	13
الفرع الأول: عن طريق آليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات	13
الفرع الثاني: التصحيح عن طريق أدوات السياسة التجارية	15
الفرع الثالث: التصحيح عن طريق إستراتيجية تطوير الصادرات	19
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: طرق التسعير في سوق النفط	25
تمهيد	25

المبحث الأول: ماهية النفط	25
المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه	25
الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته	25
الفرع الثاني: أنواع النفط واستخداماته	27
الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث	28
المطلب الثاني: الخصائص العامة للنفط	30
الفرع الأول: أشكال مادة النفط	30
الفرع الثاني: خصائص النفط	31
المبحث الثاني: سوق النفط العالمية	32
المطلب الأول: ماهية سوق النفط	32
الفرع الأول: تعريف سوق النفط	32
الفرع الثاني: خصائص سوق النفط	32
الفرع الثالث: الفاعلون في سوق النفط العالمية	33
المطلب الثاني: ماهية تسعير النفط	35
الفرع الأول: تعريف السعر النفطي	35
الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي	36
الفرع الثالث: وحدات قياس النفط	38
الفرع الرابع: أسس تسعير المنتجات النفطية	38
المطلب الثالث: المؤشرات المتحكمة في سعر النفط	39
الفرع الأول: العرض والطلب والاحتياطي النفطي	39
الفرع الثاني: التنظيمات الدولية	40
الفرع الثالث: العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000- 2017	45
تمهيد:	45
المبحث الأول: النفط في الجزائر	45
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر	45
الفرع الأول: النفط قبل الاستقلال	45
الفرع الثاني: النفط بعد الاستقلال	46

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية	48
الفرع الأول: الاحتياطات من النفط	48
الفرع الثاني: تطور إنتاج الجزائر من النفط الخام	49
الفرع الثالث: تطور شبكة نقل النفط	50
المبحث الثاني: تحليل تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000 – 2017	51
المطلب الأول: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية	51
المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري	54
الفرع الأول: التأثير على الصادرات	54
الفرع الثاني: التأثير على الواردات	57
الفرع الثالث: التأثير على رصيد الميزان التجاري	59
خلاصة الفصل الثالث	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	69

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي.	07
(01-03)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام سنة 2016.	48
(02-03)	إنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الفترة 2000- 2016.	49
(03-03)	تطورات صادرات و واردات الجزائر وكذا رصيد الميزان التجاري وتطور أسعار البترول خلال الفترة 2000 – 2017	51
(04-03)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	54
(05-03)	تطور الواردات الجزائرية للفترة 2000-2017.	57

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(02-01)	التصحيح عن طريق آلية الدخل	15
(01-03)	أعمدة بيانية تمثل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017.	53
(02-03)	أعمدة بيانية تمثل تطورات صادرات وواردات الجزائر للفترة 2000-2017.	53
(03-03)	منحنى خط انحدار الصادرات الإجمالية بدلالة أسعار البترول للفترة 2000-2017.	56
(04-03)	منحنى خط انحدار الواردات بدلالة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017.	58
(05-03)	منحنى بياني لتطورات أسعار النفط و رصيد الميزان التجاري للفترة 2000 -2017.	59
(06-03)	منحنى خط انحدار رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017.	61

مقدمة

تمهيد:

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ عام 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية.

ولم يعد البترول أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن8000 سلعة صناعية مختلفة في العالم، كما لم يعد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل نسبة الثلث من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها البترول، رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في استبداله بطاقات أخرى، سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم و الطاقة النووية أو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية ...وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة البترولية الأولى سنة 1973، وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته، تحول البترول إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

ولا ينحصر تأثير البترول في النظام الاقتصادي العالمي و التجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من البترول فالأستاذ " دانيال يورغن " وهو أحد أبرز من كتب عن البترول يقول: " إن عصرنا هو عصر البترول، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات بترولية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية في البترول ".

اعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من تقلبات متتالية بداية من 1986 إلى غاية 2007، نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة، انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر من أهم الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها سوق النفط تدهورا في الأسعار.

يمثل قطاع النفط في الجزائر قطاعا هاما واستراتيجيا، باعتباره يشكل أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات، وبهذه النسبة تعتبر الجزائر إحدى الدول النفطية التي لها مكانة معتبرة في هذا المجال، وذلك لما

يحققه من إنجازات وعوائد مالية التي تعمل على تطوير القطاعات الأخرى، كما يمثل قطاع المحروقات نسبة كبيرة من عائدات الدولة، فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا، وعليه فالواردات أيضا مرتبطة بإيرادات الصادرات، وبما أن الميزان التجاري هو نتيجة الفرق بينهما، فإن ذلك بالضرورة يؤدي إلى التساؤل عن مدى تأثّره بتقلبات أسعار النفط الحاصلة في السوق العالمية.

1- إشكالية الدراسة:

ومن هنا سنحاول الإجابة على التساؤل وفق الإشكالية التالية:

هل يبدي الميزان التجاري الجزائري إستجابة ذات معنوية إحصائية تجاه تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017 ؟

و عليه نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل تؤثر تغيرات أسعار النفط على المبادلات التجارية الخارجية لكل دولة ؟
- ✓ كيف تؤثر أسعار النفط على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية؟
- ✓ ما درجة تأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- ➢ تؤثر تغيرات أسعار النفط على المبادلات التجارية الخارجية لكل دولة، سواء منتجة أو مستهلكة للنفط.
- ➢ كلما زادت أسعار النفط في الأسواق الدولية ترتب عليها زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة الواردات الجزائرية والعكس صحيح.
- ➢ أسعار النفط تؤثر وبشدة في اختلال الميزان التجاري الجزائري.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما يلي:

- ✓ تحديد المؤشرات المتحكمة في سعر النفط.
- ✓ تحليل تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2017.
- ✓ تحليل العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري.
- ✓ رصد تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا هذه فيما يلي:

- ✓ لاعتبار أن أسعار النفط والميزان التجاري من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.
- ✓ كون قطاع النفط يكتسي أهمية بالغة في معظم دول العالم، حيث أن النفط كسلعة لم يعد في حد ذاته مصدرا للطاقة فقط، بل أصبح كذلك مصدرا لتمويل الميزان التجاري.
- ✓ الميزان التجاري يعتبر المرآة التي تعطينا صورة واضحة ودقيقة حول اقتصاد الدولة.

5- منهج الدراسة:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سوف نعتمد في دراستنا على استخدام كل من:

المنهج الوصفي والتاريخي: لأسعار النفط والميزان التجاري.

المنهج القياسي الكمي: لغرض تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والواردات والصادرات الجزائرية، وكذا أثر هذه التغيرات على الميزان التجاري الجزائري.

6- حدود الدراسة:

تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري.

الحد المكاني: دراستنا لهذا الموضوع في دولة الجزائر.

الحد الزماني: تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين (2000 -2017).

7- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

أ- أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للموضوع كمجال للبحث.

ب- أسباب موضوعية:

- لكون أن الميزان التجاري من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية.
- أهمية قطاع المحروقات في العالم، خاصة في ظل التطورات الراهنة التي تشهدها الاقتصاديات النفطية.
- تشعب وتعدد أبعاد الموضوع، مما يجعله شيقا للبحث.

8- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بلقاسم سرايري، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد، وفي أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" رسالة ماجستير،جامعة باتنة،2007-2008، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- يتعين على الدولة الجزائرية استغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني، بالإعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة تبقى كبيرة وهي في حدود 50 %.

2- الاقتصاد الوطني في صورته التنظيمية الحالية، أثبت عجزه ومحدوديته في استغلال الموارد المالية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع الأسعار، ومن ثم فلم يجرى إصلاح هيكلي عام للاقتصاد الوطني، فإن أي زيادة

في درجة إنفتاح القطاع، وتكثيف استغلال المحروقات، لا تعد أن تكون سوى عملية تحويل لثروة وطنية ناضبة من إحتياطي مخزن في المكامن النفطية، إلى أرصدة مالية في حسابات بنكية خارجية.

الدراسة الثانية: قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير،تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009، والتي تطرق فيها إلى توضيح وإبراز مراكز الاحتياطي والإنتاج والإستهلاك العالمي للنفط، ثم عمل على استعراض أهم التطورات الحاصلة في أسعار البترول وأثرها على الميزان التجاري، الناتج الداخلي والإجمالي والميزانية العامة للدولة. وقد توافقت هذه الدراسة مع دراستنا في أهم التطورات الحاصلة في أسعار البترول وأثرها على الميزان التجاري، أما نقاط الاختلاف فكانت في تعرضهم إلى آثار تغير أسعار البترول على متغيرات أخرى، شملت الميزانية العامة والناتج الداخلي الخام.

الدراسة الثالثة: أمينة مخيلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة2011-2012، والتي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية، النفط ضمن الطاقات الأخرى، الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية، إضافة إلى أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية، وأنظمة الاستغلال والصادرات النفطية الجزائرية.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

أما فيما يتعلق بدراستنا هذه، فقد اختلفت عن باقي الدراسات السابقة، من حيث أنها تطرقت إلى العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزان التجاري، وكيف تؤثر تغيرات أسعار النفط على الصادرات والواردات، ومن ثم على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

10- هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: يتعرض إلى ميزان المدفوعات ومكوناته، الذي من ضمنه حساب الميزان التجاري، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين إثنين، حيث تضمن المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى: تعريفه وأهميته وعناصره وكيفية التسجيل فيه، ثم مفهوم الميزان التجاري وأقسامه والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فقد تضمن: حالات الميزان التجاري من توازن واختلال والأسباب المختلفة لاختلاله، ثم طرق معالجة هذه الإختلالات عن طريق مختلف الآليات، وفي الأخير خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: تناولنا فيه طرق التسعير في سوق النفط، وقد اشتمل مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية النفط، كتعريف النفط وأنواعه والأهمية والخصائص العامة للنفط، أما المبحث الثاني فكان بعنوان سوق النفط العالمية، وأشرنا فيه إلى ماهية سوق النفط والفاعلين فيها ثم ماهية التسعير النفطي، وكذا المؤشرات المتحكمة في سعر النفط، وفي الأخير خلاصة للفصل.

الفصل الثالث: وقد جاء تحت عنوان" أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017 " وفيه درسنا تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، وأثر تغيرات أسعار النفط على الصادرات والواردات، ومن ثم أثرها على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

11- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة نذكر:

- ضيق الوقت المحدد لإنجاز هذه الدراسة، مقارنة مع أهميتها والأهداف المرجوة منها.
- صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة، وإن وجدت ففيها تضارب، خاصة إحصائيات بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك والديوان الوطني للإحصاء.

الفصل الأول:

ميزان المدفوعات ومكوناته

الفصل الأول: ميزان المدفوعات ومكوناته

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من الدول الأخرى، هذا بالإضافة إلى الخدمات المختلفة التي يقدمونها للأجانب، كما تؤدى لهم خدمات مماثلة في ذات الوقت، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أو آجلا.

هذه الحقوق والإلتزامات تقوّم في الواقع بالنقود، ويتعين آداؤها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق، وما عليها من إلتزامات وهذا الأخير ما يدعى بميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين و العالم الخارجي، وذلك نتيجة المبادلات و المعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة، إذ من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويا، لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه "سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في دولة أخرى، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة "[1].

[1] محمود يونس، عبد النعيم محمد، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 380.

ويعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه "سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها اتجاه بقية دول العالم"[1].

وعليه:

- ✓ أن ميزان المدفوعات يهتم بالمعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا، سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو العكس.
- ✓ يعتبر في مفهوم المقيمين الإقامة الدائمة في الدولة وليس الإقامة الطارئة.
- ✓ يشمل مفهوم المقيمين جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.
- ✓ تشمل الرقعة الجغرافية للمقيمين: الأرض، الطبيعية، المياه الإقليمية والمجال الجوي.
- ✓ لا توجد قاعدة محددة لتعيين المدة التي يحتسب بموجبها ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، و ذلك للأسباب التالية:

1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، ومستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ.

2- يمثل ميزان المدفوعات آداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا آداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية و السياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية، وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي، في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية[2].

[1] أمين صيد، **سياسة الصرف كآداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة، بيروت، 2013، ص 77.

[2] رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر، الأردن،2003، ص 38.

3- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

4- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، و بذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد[1].

الفرع الثالث:عناصر ميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحجم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة، يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

- ✓ الحساب الجاري.
- ✓ حساب التحويلات من جانب واحد.
- ✓ حسابات رؤوس الأموال.
- ✓ حركات الذهب والنقد الأجنبي.
- ✓ فقرة السهو والخطأ.

1- الحساب الجاري:

يشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و هو يتألف من عنصرين:

1-1 الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع، أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة .

2-1 ميزان الخدمات: وتسجل فيه جميع الصادرات والواردات من الخدمات، ويطلق عليها المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية .....إلخ، و يسمى بميزان التجارة غير المنظورة.

[1] عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص115.

2- حساب التحويلات من طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تتم بين الدولة و الخارج بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية وتحدث من جانب واحد، وتشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أي تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت حكومية أو خاصة[1].

3- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة، لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، و التي تنقسم إلى نوعين:

3-1 رؤوس الأموال طويلة الأجل: و هي التي تتجاوز مدة بقائها السنة، كالقروض الطويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من وإلى الخارج.

3-2 رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز مدة بقائها السنة مثل الودائع المصرفية، العملات الأجنبية، الأوراق المالية القصيرة الأجل و القروض القصيرة الأجل....الخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجل، و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للدولة على الخارج أو العكس، أي أنها قد تزيد أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

ملاحظة:

عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة "ميزان المدفوعات الأساسي " أو " العمليات فوق الخط " و قد أخذنا بالتقسيم السابق فقط من أجل التوضيح و التبسيط .[2]

4- ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي:

تتم تسوية المدفوعات أي" دفع الحقوق " عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

[1] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص08.

[2] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 49.

و "الذهب والنقد الأجنبي " اللذين يسوى بهما العجز و الفائض، هما اللذان يحتفظ بهما البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.

5- فقرة السهو و الخطأ[1]:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن)، لأن تسجيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج.

و **تستخدم هذه الفقرة في الحالات التالية:**

- الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل، نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد، لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

الفرع الرابع: طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات[2]:

كما قلنا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج، أي أن كل عملية تسجل مرتين، في الجانب الدائن مرة و في الجانب المدين مرة أخرى.

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل:

1- الاستيراد من السلع و الخدمات.

2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).

3- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

أما الجانب الدائن: يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

1- الصادرات من السلع و الخدمات.

2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).

3- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل القادمة من الخارج.

[1] صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة السادسة،2009، ص 11.

[2] صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص 10.

جدول رقم (01-01): يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولـي.

البيـــان	مـــدين	دائـــن
I- حساب العمليات الجارية		
1. السلـع والخدمـات:		
أ. السلـع:		
- سلـع عامـة؛		
- سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل...		
ب. الخـدمـات:		
- النقـل:		
• النقل البحري.		
- الأسفـار:		
• أسفار الموظفين...		
- خدمات الاتصال...		
2. الـدخـــل:		
- تعويضـات الأجـراء.		
- دخـل الاستثمـارات.		
3. التحـويـلات الجاريـة:		
- الإدارات العامة، قطاعات أخرى.		
II- حسـاب رأس المـال والعمليات الماليـة:		
1. رأس المـــال:		
أ. التحويلات الرأسمالية:		
- الإدارات العامة؛		
- قطاعات أخرى...		
ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.		
2. العمليـات الماليـة:		
أ. الاستثمار المباشر.		
ب. الاستثمار في القيم المنقولة.		
III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى		

المصـدر: صندوق النقد الدولي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة،2009، ص 9.

المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري وأقسامه:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، ومن بين حساباته ومكوناته نجد الميزان التجاري.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري"[1].

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات، ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز، وفي حالة تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن[2].

ويعبر عن رصيد الميزان التجاري بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات – إجمالي الواردات

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين:

القسم الأول: الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التى تتخذ شكلا ماديا ملموسا، الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

القسم الثاني: الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل: النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل وعوائد رأس المال.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

---

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع للطباعة النشر،الإسكندرية، 2001 ، ص 288.

[2] سالم رشدي سيد، **التمويل الدولي أسسه و نظرياته**، ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 44.

التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[1].

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما، خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة، بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية[2].

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية، مما يؤثر على تراجع الصادرات، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة.

سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثاني: حالات الميزان التجاري وطرق المعالجة

بالرغم من أن حالة الإختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الإستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64 .

[2] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص69.

المطلب الأول: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:[1]

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير(ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن إقتصادي داخلي وخارجي.

المطلب الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة عدم التوازن بين الجانب المدين و الجانب الدائن، فعند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى تسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان التجاري، ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي عند تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى(إلتزمات الدولة على الخارج).

الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و الأسباب غير الاقتصادية:

أولا–أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

1– التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004 ، ص ص 124-125.

2- أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أ وسلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الأجنبية.

3- أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر[1]:

- الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

- تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

- العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية، من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات[2].

ثانيا- أسباب أخرى: و المتمثلة في:

1- عوامل طبيعية: التقلبات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2- التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من إختراعات عالمية، حيث أن الإختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمّثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية[3].

3- الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات،

---

[1] عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**،الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 126.

[2] زينب حسن عوض الله، **الإقتصاد الدولي** " **العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية**"، دار الجامعة الجديدة، ،مصر، 2004.، ص101.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون ،**أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص123 .

خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمّثل سوق خارجي فعال للدولة.

4- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة، نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

5- الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأّنها تؤدي إلى شلّ العميلة الإنتاجية وزيادة التكاليف، ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجهة للتصدير بالدرجة الأولى[1].

الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

أولا: الاختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة، بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات، ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي، فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات، مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري أو أي حالات استثنائية أو طارئة[2].

ثانيا: الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر، نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية، ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات، وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي، حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها، ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز

[1] زينب حسن عوض الله،**الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية)**، مرجع سابق، ص101.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص122.

في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

ثالثا: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير، بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر[1].

المطلب الثالث: طرق علاج الاختلال في الميزان التجاري:

يتم معالجة الخلل في الميزان التجاري عن طريق آليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وعن طريق أدوات السياسة التجارية واستراتيجيات تطوير الصادرات.

الفرع الأول : عن طريق آليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

أولا: التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:

تستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين، فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

ثانيا: التعديل عن طريق سعر الصرف.

من أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي ستخاطر بعرض عملتها في الأسواق الأجنبية، ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية تؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص129- 130.

الأجنبية فينتج عنه زيادة الطلب على منتجات الدولة، وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداتها وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس.

ثالثا: التصحيح عن طريق آلية الأسعار(النظرية التقليدية).

تتلخص هذه النظرية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بمعالجته والقضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة[1].

يعتمد هذا التصحيح على قاعدة الذهب و التي تبنى على شروط أساسية هي:

- ✓ ثبات أسعار الصرف.
- ✓ الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في الدولة.
- ✓ مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم ركائز النظرية التقليدية، التي سادت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان المدفوعات، وفي حالة حدوث فائض في الميزان، فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري ويحدث العكس، كما أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، فمثلا في حالة الفائض يخفض البنك المركزي سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ويحدث العكس في حالة العجز.

رابعا: التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية) .

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال، وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي وضع الميزان التجاري، وتقوم على عدة شروط مثل:

- ثبات سعر الصرف.
- جمود الأسعار.

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر،1999، ص 112.

– الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الإنفاق).

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغيير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

وتصحيح الاختلال في الميزان التجاري وفق هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في الميزان التجاري يكون كما يلي:

شكل رقم **(01-02)** آلية التصحيح عن طريق الدخل.

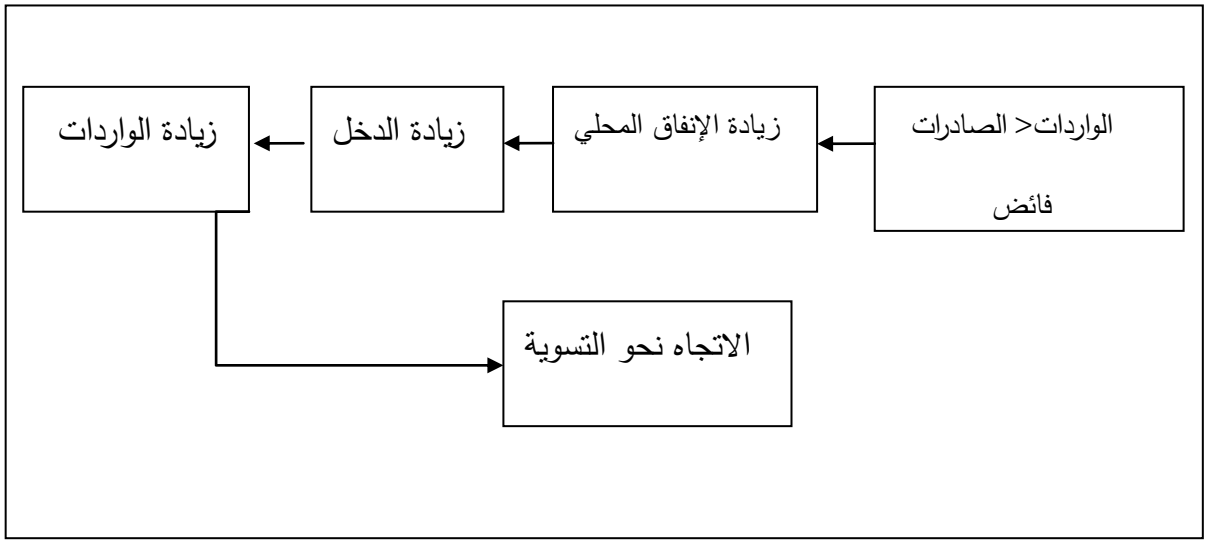

المصدر: محمد راتوال، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، **(2005)** ص **54**.

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق أدوات السياسة التجارية

ويقصد بها كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية، أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي، وهناك اختلاف في الأدب الاقتصادي في تقسيم هذه الأدوات ونذكر منها ما يلي:

أولا: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات ويمكن تقسيمها إلى كل من:

1– الرسوم الجمركية: هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة،[1] وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات و الغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على

[1] Remond bouret ,**relations economiques internationales** ,McGrow-hill ,quebec,1994,p ;66

الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية.

2- إعانات التصدير: هي دفع الحكومة إعانات للمؤسسات أو الأفراد بأن يبيعوا السلع في الخارج، ويكون هذا الدعم على أساس مبلغ ثابت من قيمة السلعة، أو كنسبة معينة من قيمة السلع المصدرة [1].

وتعريف الإعانة –وهي عكس الضريبة – بالفرق بين التكلفة الفعلية لإنتاج أو بيع السلعة والسعر الذي تباع به هذه السلعة في الأسواق المحلية والأجنبية،[2] ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة لأراضيها.

3- سياسة الإغراق: وهي إحدى الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، [3]وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية، خاصة إذا كان هدفها القضاء على المنافسة المحلية ثم استغلالها برفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ويصنف نظام الإغراق إلى ثلاثة أنواع:

3-1- **الإغراق العارض:** ويسمى الإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج.

3-2- **الإغراق قصير الأجل:** يهدف إلى الوصول إلى هدف معين، بحيث يزول بزوال الهدف المرجو.

3-3- **الإغراق الدائم:** يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيض من حدة المنافسة الأجنبية[4].

- تخفيض سعر الصرف: وهو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، ويؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[5].

ثانيا: الوسائل الكمية

قد تلجأ بعض الدول لتقييد تجارتها الخارجية إلى أسلوب كمي مباشر، يتمثل في:

---

[1] عبد الرحمان العزيز، عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري: أسس العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص 159.

[2] Paul R . krugman . maurice Obstfeld. **Inrenational economics**. Sixth edition . world student series . boston . 2000. P 197.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية الدولية)**، مرجع سابق، ص 302 .

[4] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص 224 .

[5] زينب حسين عوض الله، نفس المرجع، ص ص 303 -304.

1- نظام الحصص:

حصص الاستيراد هي تقييد مباشر على استيراد بعض السلع، ويكون التقييد القصري عن طريق إصدار تراخيص لبعض الأفراد أو المؤسسات، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينات، وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى، عندما قامت فرنسا باستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعها في ذلك كثير من الدول، وقد يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية مع ما ينجم عنه من مساوئ التحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات[1].

2- تراخيص الاستيراد: تراخيص الاستيراد تستخدم أحيانا كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية، فلا يسمح للتجار باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطات المختصة (وزارة التجارة، الجمارك) يصرح له بالقيام بالعملية[2].

ثالثا: الوسائل التنظيمية :

ويمكن تقسيم هذه الوسائل التنظيمية إلى:

1- المعاهدات التجارية: (Commercial treaty)

عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وزارة الخارجية، ممثلين دبلوماسيين، سفير قنصلية) بغرض تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية، إلى جانب ذلك تشمل المعاهدات أمورا ذات طابع سياسي وإداري[3].

وفي الغالب تشمل المعاهدة على مبادئ هامة هي:

1-1- مبدأ المساواة: وبمقتضاه تتعهد كل دولة أن تعامل مواطني الدول الأخرى معاملة لا تقل عما يتمتع به مواطنوا الدولة أنفسهم، سواء من حيث تبادل المنتجات، أو حقوق الأشخاص[4].

1-2- مبدأ المعاملة بالمثل: بمعنى أن تعامل الدولة منتجات أو مواطني الدولة الأخرى بنفس المعاملة التي تعامل بها منتجاتها أو مواطنيها، وبشرط تحقيق المعاملة بالمثل في الدول الأخرى.

---

[1] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية الدولية)**، مرجع سابق، ص ص 306 -307 .

[2] Remend bouret . OP .cit . p 74

[3] زينب حسين عوض الله، نفس المرجع، ص 308.

[4] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص 341.

3-1- مبدأ الدولة الأكثر رعاية: المقصود به أن تكون معاملة الدولة لمنتجات أو مواطني دولة أخرى تكاد تكون مماثلة تماما وحاصلة على نفس المعاملة التفضيلية، التي تحصل عليها الدولة الأخرى، وقد يكون هذا المبدأ مقصورا على بعض المعاملات التجارية، ويستثنى من ذلك المبدأ الميزات الناشئة عن إتحاد جمركي أو سوق مشترك، حيث لا تمتد هذه المعاملة إلى المعاملة المماثلة التي يتمتع بها أعضاء الإتحاد الجمركي[1].

2- الإتفاقيات التجارية: (Commercial agreement)

يتميز الإتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية، بأنه يعقد لفترة قصيرة (لمدة سنة عادة)، ويتناول أمورا معينة ومحددة بتفصيل أكثر مما نجده في المعاهدة التجارية، التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين، وقد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارة الإقتصاد أو وزارة التجارة.

وتتضمن الإتفاقيات التجارية العناصر التالية:

2-1 إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين (وتسجل عادة في قوائم للتصدير والاستيراد ملحقة بالاتفاق).

2-2- تعهد كل من الدولتين بعدم إقامة العوائق أمام مبادلة السلع المذكورة.

2-3- تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العمليات التجارية بين الدولتين.

2-4- تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه، وطريقة تمديد العمل به.

2-5- إنشاء لجنة مشتركة بين ممثلي الدولتين للإشراف على تنفيذ الاتفاق، والبت في ما قد ينشأ عنه من خلافات.

وقد يعدل الاتفاق التجاري أو يزداد تفصيلا بواسطة تبادل الخطابات أو عقد بروتوكولات إضافية.

3- اتفاقات الدفع: (payment Agreement)

وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتناول طرق تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس التي يوافق عليها الطرفان، وينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية، وإن اتفاقات الدفع على مختلف أشكالها عادة ما تتضمن العناصر التالية[2]:

---

[1] مصطفى رشيد شيحة، **الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات**، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2003، ص 156.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 ، ص 173 .

3-1- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية بين البلدين، وقد تكون عملة إحدى البلدين أو عملة كلتيهما أو عملة دولة ثالثة أكثر إنتشارا في الأسواق الدولية (كالدولار، اليورو،..).

3-2- تحديد سعر الصرف الذي تسوى به المعاملات الاقتصادية، فقد يؤخذ على أساس وزن الذهب أو ما يقابله من عملة أخرى.

3-3- تسجيل العمليات الحسابية الناجمة عن التبادل بين الدولتين في قيود البنك المركزي، في إحداهما أو كليهما بفرض تسوية هذه الحسابات في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الاتفاق.

3-4- تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية والفترة الزمنية التي تعطيها وأسلوب تعديلها.

4- التكتلات الاقتصادية:

قبل التطرق إلى أشكال التكامل الاقتصادي، هناك شكل بسيط للتكامل وهو عبارة عن ترتيبات التجارة التفضيلية (Preferential Trade Arrangements)، تعمل مثل هذه الترتيبات على تقديم تخفيض محدود لبعض الرسوم الجمركية المفروضة على عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بالعديد من القيود الأخرى، وبالتالي يعتبر هذا الشكل من أشكال التعاون أقلها من حيث درجة التكامل الاقتصادي.

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جريئة لتحرير التجارة بين عدد من الدول وتتخذ عدة أشكال، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها ما يلي:

- ✓ منطقة التجارة الحرة: **(Free Trade Area)**.
- ✓ الاتحاد الجمركي: **(Custom Union)**.
- ✓ السوق المشتركة: **(Common Market)**.
- ✓ الاتحاد الاقتصادي: **(Economic Union)**.
- ✓ الاندماج الاقتصادي (التكامل الاقتصادي): **(Economic Integartion)**.

الفرع الثالث: التصحيح عن طريق إستراتيجية تطوير الصادرات

وتنقسم آليات تطوير الصادرات الى آليات تقليدية وأخرى حديثة:

أولا: آليات تقليدية لتنمية الصادرات.

لغرض تطوير الصادرات وفتح أسواق جديدة، هناك من الدول من تستعمل آليات تقليدية والتي تتمثل في تلك الأدوات التابعة للسياسة التجارية الخاصة بالعلاقات الخارجية، لكن في هذه الحالة نستخدمها لدعم الصادرات وليس للضغط على الواردات لتخفيضها كما أشرنا إليها سابقا.

1- **نظام تخفيض الرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية، من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية، أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة، حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة لأخرى[1].

2- **الإعانات على التصدير:** الإعانات هي عبارة عن "مبلغ نقدي تمنحه الدولة للمشتري، لكي يستفيد منه إستفادة جزئية أو كلية، وقد تأخذ الإعانة شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري، أو أنها تأخذ شكل إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تخفيض السعر أو منعه من الإرتفاع، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج ونظام المنح أو الإعانات، يتمثل في تقديم الدولة مساعدات نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فهو بذلك نوع من السياسات التي تستخدمها الدولة من أجل تشجيع الصادرات واكتساب مكان في الأسواق الخارجية، وقد تعتبر منح التصدير بأنواعها النقدية والعينية بمثابة ضريبة تصديرية سالبة، ولا يقتصر دعم المصدرين على شكل منح مالية فقط، فقد تكون شكل مزايا عينية مثل الإعفاءات الضريبية، أو منح القروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة أو غيرها من الإجراءات التحفيزية[2].

3- **الإغراق:** يقصد بالإغراق إحدى الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وذلك لغرض فرض سيطرتها على الأسواق الخارجية.

4- **تخفيض سعر الصرف:** تعد سياسة تخفيض سعر الصرف من بين أكثر السياسات التجارية أهمية، والتي تؤثر على تنمية الصادرات في الدول[3].

ثانيا: الآليات الحديثة لتطوير الصادرات:

لمسايرة تطورات التجارة الخارجية ونهج تحررها، أصبح على الدول أن تسعى إلى تطوير تجارتها الخارجية من خلال تطوير صادراتها، وذلك من خلال حزمة متكاملة من السياسات والآليات الحديثة التي تتسم بالمرونة لتلائم التغيرات في أسواق التصدير، وسنذكر مجموعة من هذه الآليات وفق مبدأ تطوير الصادرات.

---

[1] نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 30.

[2] عتيق شيخ، **الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر – حالة النفايات** –، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 64.

[3] عتيق شيخ، نفس المرجع، ص ص 108 -109.

1- ضمان ائتمان التصدير: يربط المفكرون الاقتصاديون والعاملون في قطاع التأمين في العالم ضمان ائتمانات التصدير بدرجة أساسية بالاختلالات الداخلية للدول والمؤسسات في البلدان النامية على حد سواء، حيث يركزون على الصعوبات التي تواجههم في إيجاد تأمين بأقساط معقولة لتغطية أخطار التجارة الدولية التي عادة ما تكون وراء الفشل في الأسواق الدولية.

2- **تمويل الصادرات:** أدت علاقات التجارة الدولية إلى وجود نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل من المصدر والمستورد، فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فورا وبمجرد إتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يحتاج كذلك إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة محل عقد التصدير، وبالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها، وأمام حاجة المصدر إلى السداد الفوري من ناحية، وحاجة المستورد ورغبته في السداد المؤجل،[1] وجدت مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات، وتتقسم هذه الائتمانات إلى شكلين رئيسيين هما[2]:

2-1- تمويل ما قبل الشحن:

يقدم هذا النوع من التمويل إلى المنتج (المصدر) بين وقت استلام طلب التوريد ووقت الشحن، ولهذا سمي بتمويل ما قبل الشحن، فهو يعني قيام المصدر بتدبير الأموال اللازمة له لكي يتابع باستمرار إنتاجه، سواء كان إنتاجا زراعيا أو صناعيا، وعادة ما تقدم هذه الأموال كنسبة مئوية من قيمة عقود البيع أو صفقات التصدير المتعاقد عليها.

2-2- تمويل أثناء وما بعد الشحن:

يكون هذا النوع في الأغلب قصير الأجل (ستة أشهر)، ويعد التمويل قصير الأجل للصادرات من أهم صور تمويل ما بعد الشحن في الدول المصدرة للسلع الإستهلاكية، حيث تباع هذه السلع على أساس الإئتمان قصير الأجل.

[1] إبراهيم بلقة، **آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي** – دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009 ، ص 105.

[2] عتيق شيخ، مرجع سابق، ص ص 115- 116.

2-3- الحوافز الضريبية و الجمركية للمصدرين:

إن سياسة تقديم حوافز جمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحوافز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية، وسنطرحها كالتالي[1]:

1-3-2 **الحوافز الضريبية:** تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات:

- ✓ إعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية.
- ✓ ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد، حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها في هذا المأزق.
- ✓ وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهدافها تصديرية معينة.
- ✓ إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

2-3-2 **الحوافز الجمركية:** هي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات و التخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديري، وكذلك أجزاء ومكونات الناتج النهائي و المعد للتصدير، وتساهم الحوافز و التسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع والتسهيلات الجمركية.

3- توفير مجموعة متكاملة من خدمات التصدير:

والتي تشتمل على:

- ✓ توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها.
- ✓ بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية.
- ✓ إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية.
- ✓ تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن منتجات الوطنية في الخارج.

[1] إبراهيم بلقة، مرجع سابق، ص ص 123-124.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل معالجة موضوع ميزان المدفوعات، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وآداة من أدوات التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، بالإضافة إلي كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات و كل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية، و كما تطرقنا بالأخص إلى الميزان التجاري الذي يضم جميع المبادلات الدولية من صادرات و واردات وعلاقته بسعر الصرف، حيث وجدنا أن تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها، وذلك عائد لانخفاض هذه الأسعار المحلية بالنسبة للأجانب، وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمتعاملين المحليين في الدولة، والذي بدوره يؤدي الى تحويل الطلب الي السلع المنتجة محليا بدل السلع المستوردة، و بذلك يتم دفع و تشجيع الصناعات البديلة للواردات، وذلك ما يساعد و يساهم بشكل مباشر على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني :

طرق التسعير في سوق النفط

الفصل الثاني: طرق التسعير في سوق النفط

عرفت الجزائر تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة البترولية، من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية، ولذلك فإن دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية، خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطق، فقد خصصنا هذا الفصل لتوضيح مفهوم وأنواع السعر النفطي والمؤشرات المتحكمة فيه أو المحددة له.

المبحث الأول: ماهية النفط

يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو مادة حيوية وأساسية في الصناعة والتجارة، حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا، لا سيما من قبل الدول الصناعية الكبرى، فهو محور الاقتصاد العالمي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يعتبر من الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية .

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه

يعد البترول سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية للطاقة والحركة والتصنيع، وتدخل مشتقاته في عدد كبير من الصناعات المختلفة عبر العالم، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف النفط وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته

لقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الدول في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات.

أولا: تعريف البترول

في معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول.

إن كلمة: **petroleum** هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من شقين**petro** بترو تعني الصخر و**oleum** أوليوم والتي تعني الزيت، وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه الآن النفط أو البترول[1].

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما: الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[2].

ويعرف النفط كذلك بأنه عبارة عن "مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزيئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة، ويحتوي النفط على بعض الشوائب مثل الكبريت والأوكسجين والنتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوي على بعض المعادن كالحديد والصوديوم"[3].

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية، التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتميز بدفء مياهها، وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة عالية، حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك، مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأوكسجين والآزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها، مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نفط[4].

ثانيا: نشأة النفط

لقد وجد النفط منذ قديم الزمان، ولكن الإنسان لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد، إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسان وهي فترة العصر الحديث، وخاصة أواخر القرن التاسع عشر، ويعود الفضل في ذلك إلى توسع المعارف و العلوم لتبلغ مراحل متقدمة، وعند ذاك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط، وبشكل خاص كيفية تكونه وتواجده، ورغم ذلك انقسم المختصون إلى فريقين، أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون البترول[5]:

1- **النظرية العضوية:** يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية وهي صخور تكونت من الرمل والوحل أو الأصداف التي تجمعت في قاع البحار، وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

[2] إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2006، ص 22.

[3] أحمد مندور، رمضان أحمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية، 1990، ص 151.

[4] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص8.

[5] آمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 178-179.

شديد بمعدل بضعة ميلمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم أن هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 %، فإن هذا القدر يبدو ضئيلا، يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول[1].

2- **النظرية اللاعضوية:** وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم بها، وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس عام 1965.

إن هذه النظريات ورغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض، نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا، أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء هذه النظرية في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره[2].

الفرع الثاني: أنواع النفط واستخداماته

أولا: أنواع النفط

للبترول أنواع مختلفة تختلف باختلاف درجة كثافة النوعية والتي تتراوح بين1 و60 درجة، ويمكن تصنيف هذه الأنواع إلى ثلاثة وهي[3]:

1- البترول الخفيف: هو أجود أنواع البترول تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من 35 درجة فما فوق، ويستخرج منه البنزين والكيروسين والغاز الطبيعي، مثل النفط الجزائري والليبي.

2- البترول المتوسط: درجة كثافته النوعية بين28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة(كزيت التشحيم) مثل البترول الكويتي.

3- البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما فوق ذلك، وتكاليفه مرتفعة و المنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت و الإسفلت) مثل البترول المصري و السوري.

ثانيا: استخدامات النفط

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها:

[1] سالم عبد المحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا، 1999، ص 43.

[2] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص ص، 11-12 .

[3] مسعود ميهوب، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (**1986 -2010 **)** رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية ،جامعة المسيلة، 2012، ص 6 .

1- الاستخدامات الطبية: يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه، كزيت الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة.

2- الاستخدامات في الطب البيطري: يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان، كما يستخدم في علاج الالتهابات ووقاية الأخشاب من التسوس.

3- الآلات الميكانيكية والكهرومنزلية: تستعمل الزيوت المعدنية كموصل حراري، وحيث أنه عازل جيد للتيار الكهربائي ويعمل على إبعاد الماء والهواء، لذلك يستخدم كثيرا في المحولات الكهربائية .

4- في الوقاية: نظرا لأن زيت النفط لا يمتص الرطوبة، فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء، مثل الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة كالسكاكين ووقايتها من الصدأ و الأكسدة[1].

الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث

الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط كونه مصدر للطاقة وسلعة إستراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك كونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأهميته تنعكس في الجوانب التالية[2]:

أولا: على الصعيد الاقتصادي:

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال فرانكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة النفطية لحد الآن الأوفر و الأسهل، كما أن تبعية المجتمعات المعاصرة للنفط أصبحت وثيقة، ويعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

1- النفط كمصدر للإيرادات المالية:

وتتضح أهميته بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، من خلال إنتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية، وذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا، خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية.

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط الموارد و البيئة والطاقة**، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2014 ، ص 95 .

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009 ، ص 34 .

2- النفط كمصدر للطاقة:

بما أن الطاقة هي مصدر العملية الإنتاجية والنفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها.

- ✓ ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن البترول أكثر من أي مصدر طاقوي آخر.
- ✓ تكاليف إنتاجه أقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى.
- ✓ البترول مصدر العديد من المنتجات الأخرى (المشتقات البترولية).

3- النفط كمادة أولية أساسية في الصناعة:

يكرس ثلث النفط المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الإستمرار بشكل منتظم دون النفط.

ما يميز النفط كمادة أولية، أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليه، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواءا الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع، حيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي، التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيميائية (الأسمدة، صناعة المطاط المستحضرات الطبية...) والتي يتزايد عددها باستمرار.

4- النفط كأهم سلعة في التبادل التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من الدول النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة.

إذن يعتبر النفط الدولي، صناعة تشمل المليارات من الدولارات، وتزداد أهميته خصوصا للدول المنتجة التي تعتبر صادراتها النفطية الخام المصدر الرئيسي في موازين مدفوعاتها.

ثانيا: على الصعيد السياسي:

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب الرئيس الأمريكي سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفيدرالية للبترول أن: " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته " ويعتقد ساسة الولايات المتحدة الأمريكية أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من

أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية، كما حدث مع الدول العربية في حرب 1973، والأمم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، وعليه فإن البترول بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا[1].

ثالثا: على الصعيد الاجتماعي:

للبترول أهمية كبيرة على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال ما يلي[2]:

1-أهمية البترول للمواصلات: أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35 % من مجموع النفط المستهلك في العالم، فالسيارات و الطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين والمازوت.

2- المنتجات البتروكيمياوية في تشغيل اليد العاملة: حلت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية، بحيث بات من الصعب الإستغناء عنها في حياتنا كالبلاستيك والمنظفات والمطاط والأدوية.

3- دور البترول في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات البترولية في الأنشطة الإجتماعية: تلعب الشركات البترولية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي، مثل مساهماتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية والثقافية والتربوية كبناء المدارس مثلا.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للنفط

يتواجد النفط في الطبيعة بأشكال متعددة:

الفرع الأول: أشكال مادة النفط

إن مادة النفط تكون على أشكال أو صور مختلفة، فهذه المادة إما أن تكون على صورة سائلة ويطلق عليه البترول الخام، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنها مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة

[1] مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص 14.

[2] مسعود ميهوب، نفس المرجع، ص 15.

متوقفة ومحددة بنسبة الكربون في مادة البترول الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية أدت إلى ثقله والعكس بالعكس.

الحالة الثانية: هي الحالة الغازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي، و يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان، الإيثان، البروبان، النيتروجين كثاني أوكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة.

إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة من 70 % إلى 90 %.

ويمكن إسالته تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة، أما غاز البروبان فيمكن إسالته تحت ضغط متوسط ودرجة حرارة عالية[1].

الفرع الثاني: خصائص النفط

للنفط خصائص عديدة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي:

- ✓ تركيبه الكيمياوي فريد، حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جدا.
- ✓ يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره، لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء[2].
- ✓ البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- ✓ يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- ✓ تبلغ المشتقات البترولية حوالي 8000 منتجا.
- ✓ البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي.
- ✓ تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- ✓ صناعة البترول من الصناعات العملاقة، التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس أموال.

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 110.

[2] سعاد زروقي، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1973 -2013)**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، ص ص 3- 4.

المبحث الثاني: سوق النفط العالمية

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة، فان دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في الاقتصاد المعاصر، بحيث أنها لا تعرف الاستقرار، لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، كما أنها شهدت أزمات متتالية ،نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج والمستهلك.

المطلب الأول: ماهية سوق النفط

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة، التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة، تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

الفرع الأول: تعريف سوق النفط

إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1]، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية والعسكرية و المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط، يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- ✓ المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- ✓ السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- ✓ الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- ✓ وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

الفرع الثاني: خصائص سوق النفط

نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 142.

[2] ضياء مجدي الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص29.

1- سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب[1].

2- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوابك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

3- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية[2].

4- السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى[3].

الفرع الثالث: الفاعلون في سوق النفط العالمية

تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة تتحكم فيها من الجانبين، أي من جانب الطلب وجانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدى كالآتي:

1- القوى المحددة للعرض النفطي: تتمثل قوى العرض النفطي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق النفطي، في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للنفط ومنتجو النفط خارج منظمة الأوبك.

---

[1] ضياء مجدي الموسوي، مرجع سابق، ص- ص، 29-30.

[2] أمينة مخلفي، أثر **تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص- ص54-55.

[3] روبرت واينر، **تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص164.

أولا- منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" opec": هي منظمة حكومية دولية، أنشئت في مؤتمر بغداد سبتمبر1960 من قبل كل من إيران والعراق والكويت والسعودية و فنزويلا[1]. وانضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم[2]: قطر(1961)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من جانفي (2009)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر2007، الغابون (1975-1994)، أنغولا (2007).

وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، ثم نقلها إلى فيينا (النمسا) في01 سبتمبر 1965، وكان من بين أسباب تأسيسها:

- ✓ التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع وولادة العديد من الدول الجديدة المستقلة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط.
- ✓ سيطرة الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية .

أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك):

- ✓ تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة و مستقرة لمنتجي النفط والكفاءة الاقتصادية و إمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.
- ✓ الإبقاء على سعر النفط الذي يستغله الكارتل الدولي النفطي (الشركات المتعددة الجنسيات)، خارج حدودها في مستوى مرتفع.
- ✓ تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها[3].
- ✓ توحيد جهود البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الخاصة[4].
- ✓ تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز[5].

ثانيا- شركات النفط العالمية: تعرف شركات النفط الكبرى بأنها "عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة،" والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCATAD** بأنها

---

[1] عبد القادر سيد أحمد، **الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها**، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

[2] الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: (Brief History):www.opec.org ، تاريخ الزيارة، 2019/03/15.

[3] organization of the Petroleum exporting countries,statute2013,p11.

[4] عبد القادر سيد أحمد، نفس المرجع، ص75.

[5] علي أحمد عتيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)**،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1991، ص81.

"كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[1].

وينطبق هذا على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي **روكفلر**، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة والتي أطلق عليها اسم **شركة ستاندار أويل**، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار **ستاندار أويل**، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى من أهمها: **ستاندار أويل أوف نيو جرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا**.الثلاثة الأولى بالإضافة إلى **غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم** (التي تألفت كشركة **أنجلو. إيرانية** في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات[2].

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "**أنريكوماتي**" أول من أطلق مصطلح **الشقيقات السبع** على هذه الشركات

المطلب الثاني: ماهية تسعير النفط

نظرا للمكانة المرموقة التي احتلها النفط في التجارة العالمية، هذا ما أدى باحتلال أسعاره موقعا مركزيا بين السياسات النفطية، نظرا للعلاقة المباشرة والقوية التي تربطه بالإنتاج والعوائد النفطية.

وبما أن أسعار النفط أصبحت تشكل أحد المواضيع المهمة على المستوى العالمي، نظرا للتأثيرات التي يمتاز بها على جميع الأصعدة، وجب علينا تبيان مفهوم السعر النفطي، وكذا العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي

السعر النفطي هو:" قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق".

---

[1] بول هيرست، وغراهام طومسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001 .

[2] مايكل تانزر، **التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)**،الطبعةالأولى،ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص– ص103–104.

كما يمكن إعطاءه تعريفا آخرا يتمثل في كون أن "السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص"[1]، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات، و يتشكل السعر النفطي من عاملين اثنين هما: سعر البيع في البئر أو في الميناء ورسوم النقل[2].

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي:

في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دوليا ووطنيا.

أولا- السعر المعلن"Posted Price": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية.

لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار، دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير.

واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية[3].

وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

[1] يوسف صايغ، **سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص128.

[2] - Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p 43 .

[3] محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، الطبعة الأولى،جامعة الموصل، العراق، 1980، ص 224.

ثانيا– السعر المتحقق "**Realized (Actuel) Price**": هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع[1].

وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة، وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية، وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة، ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

ثالثا– سعر الإشارة أو المعول عليه " **Référence Price** ": إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق[2].

بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين.

ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل: الجزائر وفنزويلا.

رابعا– سعر الكلفة الضريبية"**Tax Cost Price**": هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات[3].

إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية.

خامسا–السعر الفوري(الأدنى) "**Spot Price** ": هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية.

---

[1] خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015 – 2016، ص 39 .

[2] خالدية بن عوالي، مرجع سابق، ص 39.

[3] خالدية بن عوالي، نفس المرجع، ص 40.

ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر، وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978–1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب عديدة[1].

الفرع الثالث: وحدات قياس النفط.

يقاس البترول عادة على أساس الحجم والوزن[2]:

1– **الحجم:**

– يعتبر البرميل الذي يعادل 159 لترا الوحدة الأكثر استعمالا، ويعرف بوحدة القياس الأمريكية .

– وحدة قياس المتر مكعب وتعادل 6.28 برميل ويستخدم هذا المعيار في بعض البلدان مثل أوربا الغربية.

2– **الوزن:** يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس، ونميز بين:

- ✓ الطن الطويل يعادل 1006 كيلوغرام
- ✓ الطن المتري يعادل 999 كلغ
- ✓ الطن القصير يعادل 906 كلغ

الفرع الرابع: أسس تسعير المنتجات النفطية:

يتوقف حجم الإيرادات المتأتية عن بيع المشتقات النفطية داخل البلد على عوامل عديدة، أهمها سياسة الدولة تجاه تحديد أسعارها، حيث تتباين أسعار المشتقات البترولية من بلد لآخر، فالبلدان المنتجة للنفط تختلف سياسات تسعير منتجاتها عن الدول المستوردة للبترول ومشتقاته (أي التي لا تتوفر لديها فرص إنتاجه من أراضيها)، ويصحب هذا الاختلاف في الأسعار حتى بين الدول المنتجة له، حيث يتوقف التسعير على مدى الدعم الذي تقدمه الدولة باتجاه مواطنيها، وتأثيرا على الضغوط الخارجية كصندوق النقد الدولي ونادي باريس وغيرها، ممن يفرض قيودا وشروطا ثقيلة على حجم الدعم الذي تقدمه الدول على السلع المختلفة لمواطنيها.

لذلك نلاحظ أن قرارات التسعير لهذه المنتجات كثيرا ما تكون سياسية أكثر منها اقتصادية، وعليه من الصعب الوقوف على تثبيت أسعار معينة لتلك المنتجات لو اعتمد العامل السياسي في تحديدها، أما في

[1] خالدية بن عوالي، مرجع سابق، ص 40.

[2] رشيد بوعسلة، **انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973 – 2006)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008 – 2009، ص 11 .

حالة تغييب العامل الاقتصادي والمحاسبي اللذان يعتمدان التكلفة أساسا في قرارات التسعير فيمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- ماذا نقصد بعبارة (المشتقات النفطية)؟

هذه العبارة تستخدم لتمييز البترول الخام وهو في حالته الطبيعية عند استخراجه عن المشتقات التي تستخرج منه بعد تكريره، لذلك فإن العبارة تشير إلى منتجات ما بعد التكرير، وتتضمن عمليات التكرير و التسخين و التقطير وفصل الغازات، إضافة إلى عمليات أخرى.

نظرا لوجود أنواع عديدة من البترول الخام من حيث درجة الكثافة، فإن نوعية المشتقات وكميتها تختلف من بترول لآخر، كما أن لاختلاف كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية، فإن برميل البترول غالبا ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بحدود عشر لترات تقريبا، نتيجة إضافة كثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تساعد في عمليات التكرير، وتعتبر قرارات التسعير بشكل عام من أصعب وأهم القرارات التي تتخذها الإدارة، وذلك لتأثير عوامل خارجية وداخلية على هذه القرارات، مما يجعل منها عملية معقدة تؤثر بشكل مباشر على حجم المبيعات والربحية التي تهدف إليها الإدارة، ومن ثم تقرير مدى استمراريتها في النشاط، وقد تختلف قرارات التسعير من بلد لآخر، أي من بلد منتج للبترول الخام وآخر مستورد له وكذلك بين البلدان المنتجة أيضا[1].

المطلب الثالث: المؤشرات المتحكمة في سعر النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعلات بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية للتوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى في الاقتصاد بحالة التوازن.

الفرع الأول: العرض والطلب والاحتياطي النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وسياسة الدولة المنتجة للبترول، ومدى حاجتها إلى البترول

[1] عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 311 – 312 .

لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل.

لقد تطور إنتاج البترول في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا، وظهرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي المدن النائية والصحاري الحارة والباردة، وكذلك في مناطق وأقاليم من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للبترول وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة[1] .

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك، فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة.

حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة، في الدول المصدرة للنفط مثل روسيا و أذربيجان، كازاخستان والبرازيل وأنغولا والسودان وكندا[2] .

والجدير بالذكر أن 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2015، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايدا ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت .

الفرع الثاني: التنظيمات الدولية .

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط ما يلي:

أولا: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

أنشئت هذه المنظمة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل، التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها وكانت هي السبب الأساسي لانخفاض الأسعار في معظم الأحيان، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، وقد تقرر من هذا الاجتماع إنشاء منظمة الأوبك، فإلى غاية 2016 كانت منظمة الأوبك تضم 13 دولة.

وكان الهدف الأساسي لهذه المنظمة الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها، وتتمثل أهداف هذه المنظمة في[3]:

- ✓ تحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام المصدر إلى السوق العالمية.

[1] سالم عبد المحسن رسن، مرجع سابق، ص ص 195 – 196.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، العدد 57، الكويت ، ص 5، متاح على www.arab-api-org/develop/htm

[3] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 275.

- ✓ تحسين شروط عقود الامتياز بين الحكومات والشركات.
- ✓ تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء.
- ✓ التمسك بمبدأ تنفيق الريع وجعل الأسعار المعلنة الأساس في تحديد صافي الربح.
- ✓ تقنين الإنتاج وإيقاف أي تخفيض في الأسعار.
- ✓ إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة.

ثانيا: الوكالة الدولية للطاقة IEA

أنشئت هذه المنظمة كرد فعل على أزمة السويس عام **1956**، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي1973 و1974 لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه أوبك، ففي عام 1974 وجه الرئيس الأمريكي نيكسون دعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للبترول، لحضور اجتماع في واشنطن فيفري 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

شملت هذه المنظمة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة OCDE ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة، وسعت هذه الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي[1]:

- ✓ تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط وتحسينها.
- ✓ إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق أممي، من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الصناعية.
- ✓ إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي.
- ✓ تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- ✓ تكوين خزان من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق البترولية.

الفرع الثالث: العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار، خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث كانت للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، [2] كما قد تأثرت

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق ، ص 276.

[2] الإدارة الاقتصادية أوبك، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 128، 2009، ص 16.

أسعار النفط في السوق النفطية العالمية بداية من التسعينات إلى غاية 2008 بمجموعة من الصدمات النفطية موزعة كالتالي :

1-الأزمة النفطية لعام 1973 م: أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وإعادة تقييم البرميل بقيمته الحقيقية، والتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث أنه في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز الزيادة من 3 إلى 12 دولار للبرميل الواحد وهذا في أكتوبر1973، أي ارتفاع الأسعار بنسبة 400 %.

2-الأزمة النفطية لعام 1979 م: ارتفعت الأسعار في هذه المرحلة بشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

3-الأزمة النفطية لعام 1986م: خلال هذه السنة انخفض سعر النفط بشدة، ومع اقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أقل من13 دولار للبرميل[1].

4-الأزمة النفطية لعام 1998 م: في نهاية التسعينات تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية، أدت إلى تدهور أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[2].

5-الأزمة النفطية لعام 2004 م: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة، ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، حيث وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 3 دولار/برميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987، وهنا حاولت منظمة الأوبك السيطرة على الارتفاع الكبير لأسعار النفط بخفض الإنتاج[3].

6-الأزمة النفطية لعام 2014 م: انهيار الأسعار في هذه السنة مرده الحقيقي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية، حيث أنه كان ينبغي على السعودية أن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار، إلا أنها لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران وروسيا، وبالتالي فإن مسؤولية انهيار أسعار النفط في عام2014 تقع على أجندة سياسة السعودية الخارجية.

---

[1] إبراهيم شحاتة، **أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة**، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 15 العدد 55 ، 1989 ، ص 19.

[2] لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة الأوبك – مضامين التعاون بين الدول الأعضاء**، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2007 ، ص 103.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص 29.

خلاصة الفصل:

يعتبر البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة، ومن خلال استعراضنا للفصل الثاني يمكن أن نستنتج مايلي:

- ✓ هناك عدة أنواع من أسعار البترول تبعا لتكلفة الإنتاج، نوعية البترول(ثقيل خفيف)، وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.
- ✓ يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل، تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.
- ✓ السوق البترولي حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية، مما جعل الأسعار لا تعرف الاستقرار، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث :

أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

الفصل الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

يعتبر النفط بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، حيث أصبح يسمى باقتصاد الريع و تحوّل من فرضية اقتصاد القوة بإمتلاكها للنفط إلى اقتصاد هش يتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات أسعار النفط.

و لقد أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الإقتصاد الوطني و قطاع المحروقات، حتى أصبح تحديد وضعية استقرار أو اختلال ميزان المدفوعات و الميزان التجاري، يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، و أصبح لزاما علينا معرفة درجة إرتباط الاقتصاد الجزائري بعوائد الصادرات النفطية.

المبحث الأول: النفط في الجزائر

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط في تلبية حاجاتها، كونه مصدر رئيسي للثروة فهي تتأثر بكل ما يحدث لها من تغير، فمسارها ومصيرها مرتبط بهذه المادة الحيوية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر

يلعب القطاع البترولي في الجزائر دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية، بفضل الموارد الهامة التي يحتويها، حيث يساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 40 % ، وأكثر من 60 % في الميزانية العامة للدولة[1].

فقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الإستقلال، مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استرجاع ثرواتها وذلك بإنشاء آداة وطنية لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: النفط قبل الاستقلال

لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية، وتابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة والعلمة وعين فكرون، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول فرنسية أول حقل بترولي في "قطرني" ثم "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية أنه لا

[1] يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار االنهضة العربية، القاهرة، 1996، ص ص23 -24

بد من استغلال الثروات البترولية للجزائر، وسعت للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الإكتشافات بدأت بحقل " الجلس" عام 1954 وحاسي مسعود عام 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء، ونظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن البترول في الشرق الأوسط.

ومن الحقول أيضا " عجيلة" تيقنتورين التي اكتشفتها شركة البحث عن البترول في الصحراء واستغلاله، ويصنف بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه.

صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية الاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 11|58 في 22-11 – 1958 و تشمل مايلي[1]:

- ✓ وضع نظام الامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- ✓ حساب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات، وتقل بحوالي 20 % عن الأسعار المعلنة.
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.
- ✓ خصم 27.5 % من إنتاج النفط تحت بند صندوق تجديد المخزون دون أن يدخل في حساب الضرائب.

الفرع الثاني: النفط بعد الاستقلال :

لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هاته الفترة بمرحلتين هما:

أولا – قبل التأميم : شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:

1– اتفاقيات إيفيان 1962: إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي[2]:

- ✓ إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
- ✓ استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك، من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- ✓ الإعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

[1] حسين مالطي، **النفط الأحمر، ترجمة السيد مصطفاي جنيدي**، دار مارينو للنشر، 1997، ص ص 126–197

[2] زغيب شهرزاد وحليمي حليمة،**القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**،مجلة دراسات اقتصادية، العدد11،لاالجزائر ،اوت 2008، ص 04.

✓ إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

2- إنشاء الشركة الوطنية سونطراك: بعد فشل اتفاقيات ايفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 1963.12.31 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد انحصر نشاطها في البداية بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية، وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم، إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

3-إتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام، في جميع مراحل البحث واستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع النفط، وبالتالي الإعتراف بدور المشغل، المدير والبائع لثروتها الخاصة.

ثانيا- بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن إتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك[1]، بحيث أممت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية.

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008، ص ص 30-31.

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تخطي تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

تسعى الجزائر لأن تتبوأ مكانة أساسية ضمن الدول النفطية الفاعلة سواء في السوق العالمية أو في منظمة الدول المصدرة للبترول، لكن وزن كل دولة ودورها يتحدد بما تملكه من إمكانات نفطية ومزايا تنفرد بها عن غيرها، تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية، ولذلك من المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم إحتياطات النفط وميزة الموقع الجغرافي، وكذا نوعية النفط، إضافة إلى شبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات إلى الزبائن، وهي عوامل أساسية تدخل في تجارة النفط في سوق دولية تتميز بالتغير السريع والمنافسة الشديدة بين عدة منتجين ومستهلكين.

الفرع الأول: الاحتياطات من النفط:

عند التكلم عن الاحتياطات النفطية لأي دولة يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، لهذا لا يؤخذ في الحسبان إلا الاحتياطات الأكيدة، أما حساب المدة المتوقعة من عمر النفط، أي مدة الإنتاج فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة سنويا.

فقد كانت الاحتياطات النفطية المؤكدة سنة 1974 تقدر بـ 7,641 مليار برميل من النفط وطاقة إنتاج يومية تقدر ب 889 ألف برميل يوميا، مما يعني أن سنوات استهلاك النفط المتوقعة كانت تقارب 25 سنة (كمقارنة مع السعودية التي لها نفس الفترة مع الاحتياطات 132 مليار برميل والإنتاج اليومي يقدر ب 8,4 مليون برميل، أي عشرة أضعاف الجزائر و المدة المحتملة من عمر بترولها في 43 سنة)[1].

وفيما يلي جدول يبين الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام للجزائر سنة 2016.

جدول رقم (03-01): يمثل الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام سنة 2016

الوحدة مليار برميل

بيانات الدولة	بيانات سنة 2016	الحصة من دول الاوابك	الحصة من الدول العربية الأخرى	الحصة من إجمالي الدول العربية	الحصة من الدول العربية في الأوبك	الحصة من أوبك	الحصة من إجمالي العالم
الجزائر	**12.2**	**1.73**	/	**1.70**	**1.74**	**1.21**	**0.95**
اوابك	**706.2**						
أوبك	**1008.6**						
إجمالي العالم	**1278.2**						

[1] عيسى مقليد، مرجع سابق، ص 43.

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2017، ص 12.

إن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة، أصبحت ضرورة لا بد منها، فالاحتياطات التي تتمتع بها الجزائر اليوم من البترول والغاز قد لا تكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل، إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف، وذلك بتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطات الموجودة، وقد أصبح هذا في المتناول في ظل التطور التكنولوجي وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية[1].

الفرع الثاني: تطور إنتاج الجزائر من النفط الخام

يمكن حصر إنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 في الجدول التالي:

جدول رقم (03-02): يمثل إنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الجزائر	الأوبيك
2000	796	28481.1
2001	776.6	27613.8
2002	729.9	25216.7
2003	942.4	27780.8
2004	1311.4	30565.9
2005	1352	31790.6
2006	1368.8	32071.7
2007	1371.6	31123.4
2008	1356	31570.3
2009	1221	29084.5
2010	1190	29180.3
2011	1162	30015.5
2012	1203	32675.9
2013	1203	31837.6
2014	1193	30905.1
2015	1157	31792.5
2016	1146	33300.6

المصدر : تقرير الاوبيك 2005 ص 23 و 2013 ص 28 و 2017 ص 28.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في الإنتاج، خلال الفترة 2000-2007 بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في

[1] Mohamed nasser . thabet « **le secteur des hydrocarbures et le developpement de l'algerie** " . enal . 1989 . p 114

بداية سنة 2007، فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال نفس السنة، بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05، الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2011، بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1162 ألف برميل يوميا، وهذا بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1203 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال.

أما خلال الفترة 2014 - 2016 فسجل الإنتاج انخفاضا مستمرا ليصل إلى 1146 ألف برميل يوميا.

الفرع الثالث: تطور شبكة نقل النفط

تعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر و مناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية، والتي تضمن وصول المنتجات بصورة منتظمة ومستمرة، فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولا إلى المركز الرئيسي في الجزائر وهو[1]:

مركز حوض الحمراء للبترول والمكثفات، وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين امیناس ....الخ.).

ليقوم المركز بأعمال القياس (حساب الكميات ورقابة النوعية)، ثم يتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر أنابيب إلى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول ثم الشحن نحو فرنسا.

حيث تطورت شبكة الأنابيب للبترول والغاز بعد ذلك، وقد انتقل حجم المحروقات المنقولة عبر الأنابيب إلى أوربا من 112 مليون طن خلال سنة 2000 إلى أكثر من 330 مليون طن في 2009، ومع تشغيل الأنبوبين العابرين للقارات " انريكو وران فاريل " (الرابط بين الجزائر واسبانيا عبر المغرب)، هناك مشاريع جديدة لأنابيب نقل الغاز هي في طور الإنجاز لتلبية الطلب المتزايد للسوق الأوربي.

وبالموازاة مع إنجاز هذه المشاريع، فالجزائر سعت إلى تجسيد أنبوبين آخرين موجهين إلى أوربا بشراكة مع عدد من الشركات النفطية الدولية خلال 2014.

وتشمل شبكة خطوط الأنابيب للنفط والغاز إلى غاية 2016، 12 خط لنقل البترول الخام بطول إجمالي 4970 كلم، و22 خط لنقل الغاز بطول إجمالي 11620 كلم.

[1] عيسى مقيلد، مرجع سابق، ص 44.

المبحث الثاني: تحليل تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000 - 2017

التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، وبهدف معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تقلبات أسعار النفط على عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2017، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مختلف التحليلات لتطور الميزان التجاري من الصادرات والواردات، وكذا أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية

الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن باقي الأقطار الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية، التي تمثل مصدر أساسي لإيرادات الاقتصاد الجزائري .

ومن خلال ما يأتي سنقوم بتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2017، والجدول الآتي يوضح هيكل كل من الصادرات والواردات الجزائرية، وكذا رصيد الميزان التجاري الجزائري وتطور أسعار البترول من 2000 إلى غاية2017.

الجدول رقم: (03-03) يمثل صادرات وواردات الجزائر وكذا رصيد الميزان التجاري وتطور أسعار البترول خلال الفترة 2000 – 2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات من المحروقات	الواردات	الميزان التجاري	حصة الصادرات من المحروقات	سعر البترول دولار للبرميل
2000	22031	21419	9173	12858	%97,22	27,60
2001	19132	18484	9940	9192	%96,61	24,60
2002	18825	18091	12009	6816	%96,10	28,10
2003	24612	23939	13534	11078	%97,27	28,96
2004	32083	31302	18308	13775	%97,57	38,66
2005	46001	45094	20357	25644	%98,03	54,64
2006	54613	53429	21456	33157	%97,83	65,85
2007	60163	58831	27631	32532	%97,79	74,95
2008	79298	77361	39479	39819	%97,56	99,97
2009	45194	44128	39294	5900	%97,64	62,25
2010	57053	55527	40473	16580	%97,33	80,15
2011	72890	71660	46930	25960	%98,31	112,94
2012	71740	70590	51570	20170	%98,40	111,05
2013	64430	63750	55020	9410	%98,94	108,97
2014	62886	60304	58580	4306	%95,89	100,24

2015	34668	32699	51702	-17034	%94,32	53,07
2016	30026	27918	47089	-17063	%92,98	45,01
2017	35191	33261	46059	-10868	%94,52	54,06

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية2010،2015، 2016، 2018، تقارير بنك الجزائر، 2010، 2013، 2017.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أنه إذا تكلمنا عن الصادرات الجزائرية، فإننا نعني بذلك قطاع المحروقات، الذي يبقى مسيطرا ومهيمنا على الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 95% إلى 97% من الصادرات الإجمالية، مما يجعل السلطات الجزائرية أمام تحد كبير للتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد بديل عن المحروقات، فالملاحظ أن الصادرات من المحروقات تمثل أهم مبيعات الجزائر، وعززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات النفطية الجزائرية إلى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011 مقابل 80.15 دولار في عام 2010، مما ساهم في ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، وفي عام 2009 تراجعت الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة، نتيجة تراجع سعر البرميل إلى 62.25 دولار، بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط، أما الفترة الممتدة بين (2000-2002) تراجع رصيد الميزان التجاري، وهذا بسبب تراجع الصادرات و انخفاض أسعار البترول.

وفي الفترة (2003-2008) شهد الميزان التجاري الجزائري تطورا، نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار النفط.

وفي عام 2010 عاد التحسن لرصيد الميزان التجاري بسبب الارتفاع في أسعار النفط، وتلاشي تأثيرات الأزمة العالمية، ليعود الانخفاض من جديد للصادرات النفطية عام 2013، رغم ارتفاع أسعار النفط.

خلال الفترة الممتدة بين (2015 - 2017) شهد الميزان التجاري الجزائري تراجعا كبيرا، وحقق عجزا في رصيده حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2016 بـ 17063 مليون دولار، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط إلى أقل من 55 دولار للبرميل، وصاحبه تراجع للصادرات النفطية.

وفيما يلي رسم بياني يوضح تطور رصيد الميزان التجاري.

الشكل رقم(03-01): أعمدة بيانية تمثل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017

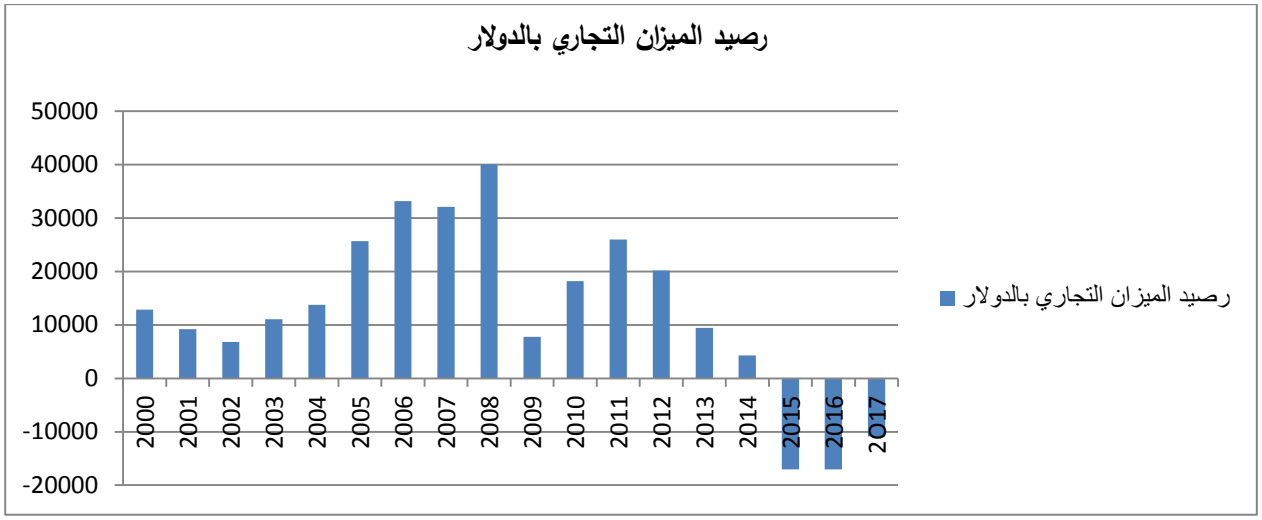

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم: (03-03)

يمثل الشكل البياني تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 200-2017، حيث توجد تقلبات سنوية تتأثر بتغيرات قيمة الصادرات والواردات، إذ بلغ أقصى حدته في سنة 2008 محققا فائض قدر بـ 39819 مليون دولار، وانخفض رصيده إلى أقل قيمة له سنة 2016 سالبا (عجز) بـ 17063 مليون دولار، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات بشكل كبير، وهنا وجب القول أنه من الضروري تطوير الإنتاج وتنويع الصادرات خارج المحروقات، بهدف مواجهة التزايد المستمر في قيمة الواردات، وخاصة مع الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي .

وبالرجوع إلى الصادرات والواردات، الشكل الآتي يوضح تطورات صادرات وواردات الجزائر.

الشكل رقم (03-02): أعمدة بيانية تمثل تطورات صادرات وواردات الجزائر للفترة 2000 -2017

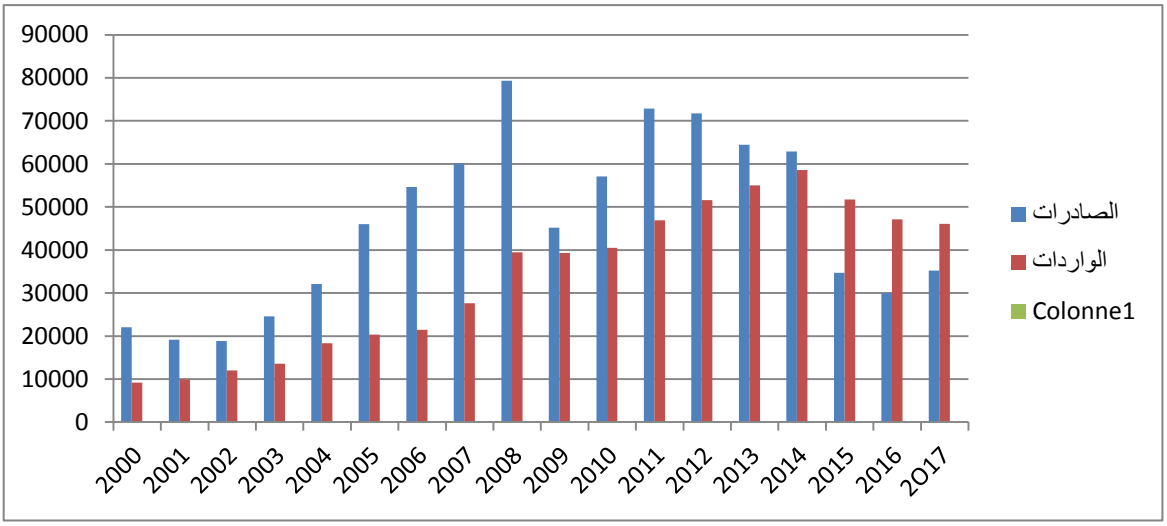

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-03)

من خلال الشكل نلاحظ أن حصيلة كل من الصادرات و الواردات الجزائرية في زيادة مستمرة خلال الفترة (2000-2004)، أما في الفترة (2005-2008) هناك زيادة سريعة في حصيلة الصادرات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين شهدت الصادرات سنة 2009 تراجعا ملحوظا في حصيلتها، بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط، إذ أنه بعد الأزمة العالمية عادت أسعار النفط للارتفاع لتبلغ 112.94 دولار للبرميل عام 2011، مما صاحبها زيادة في الصادرات.

وقد شهدت الصادرات الجزائرية استقرارا إلى غاية 2014، نتيجة الاستقرار في أسعار النفط والطلب العالمي عليه.

في حين نلاحظ تزايد حصيلة الواردات الجزائرية بداية من سنة 2005 إلى غاية 2014، نتيجة تأثير الأزمة العالمية على الأسعار ورغم ارتفاع فاتورة الواردات، لتنخفض قيمة كل من الصادرات والواردات الجزائرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة(2015-2017)، ويرجع السبب في انخفاض الصادرات إلى تهاوي أسعار البترول إلى أقل من 55 دولار للبرميل، أما انخفاض الواردات فمرده إلى سياسة التقشف التي فرضتها الدولة الجزائرية وإتباع نظام تقييد الواردات، ومع ذلك فقد سجلنا رصيدا سالبا للميزان التجاري.

المطلب الثاني: تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري

باعتبار أن صادرات الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات، فإنه من الواضح أن رصيد الميزان التجاري، الذي هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات، يتأثر بتقلبات وتذبذبات أسعار النفط في السوق العالمية، والسؤال الذي سوف نجيب عليه في هذا المبحث هو: ما درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري؟

الفرع الأول: التأثير على الصادرات

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2000- 2017، والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين، جزء يتعلق بالصادرات من المحروقات والجزء الآخر يتعلق بالصادرات خارج المحروقات.

جدول رقم (03-04): يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول دولار للبرميل
2000	22031	21419	612	27,60
2001	19132	18484	648	24,60
2002	18825	18091	734	28,10
2003	24612	23939	673	28,96

38,66	781	31302	32083	2004
54,64	907	45094	46001	2005
65,85	1184	53429	54613	2006
74,95	1132	58831	60163	2007
99,97	1937	77361	79298	2008
62,25	1066	44128	45194	2009
80,15	1526	55527	57053	2010
112,94	1230	71660	72890	2011
111,05	1150	70590	71740	2012
108,97	680	63750	64430	2013
100,24	2582	60304	62886	2014
53,07	1969	32699	34668	2015
45,01	2108	27918	30026	2016
54,06	1930	33261	35191	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية2015،2010، 2016، 2018، تقارير بنك الجزائر، 2010، 2013، 2017.

من خلال الإحصائيات نرى أن تطور الصادرات الكلية عرفت تغيرات مستمرة، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار النفط، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في الصادرات من المحروقات، فقد عرفت الصادرات خارج المحروقات في الفترة ما بين 2000- 2010 تطورا مشهودا، بحيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1526 مليون دولار سنة 2010 وهذا ما يفسر الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تطوير الصادرات خارج المحروقات، والمتمثلة في برنامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيمة يبقى بعيدا عن آمال السلطات العمومية الجزائرية، في بلوغ الهدف الذي سطرته مع منتصف التسعينات من القرن الماضي، والمتمثل في الوصول إلى تصدير ما قيمته 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير البترولية في آفاق سنة 2000، أما فيما يخص الصادرات الكلية فإن قيمتها عرفت تزايدا مستمرا من بداية فترة الدراسة إلى غاية 2015، مترافقة مع الزيادة المستمرة للصادرات البترولية، وكذا الزيادة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، بحيث عرفت أرقاما قياسية، إذ انتقلت حصيلة الصادرات الكلية(والتي تمثل الصادرات النفطية الحصة الأكبر منها بما يفوق نسبة 96 %) خلال هذه الفترة من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 79298 مليون دولار سنة 2008، وهذا التطور في قيمة الصادرات الكلية مرتبط بالارتفاع المستمر لأسعار البترول، والتي انتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 112.94 دولار سنة 2011، ومن خلال ما سبق يتبين أن الصادرات الكلية تتأثر بصفة مباشرة بالصادرات البترولية، و كذا تذبذبات وتغيرات أسعار النفط.

أما الفترة 2009- 2014 فقد شهدت الصادرات الكلية شبه استقرار، وهذا تماشيا مع الصادرات النفطية وأسعار البترول، نتيجة لاستقرار الطلب العالمي على النفط، وكذا استقرار سعر البترول في السوق العالمية، غير أنه

في الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، لاحظنا أن الصادرات الكلية انخفضت، رغم ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، ويعود ذلك إلى الانخفاض في الصادرات النفطية وأسعار النفط، وقد سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا خلال هذه الفترة.

وفيما يلي شكل بياني يمثل خط انحدار الصادرات الكلية على أسعار البترول .

شكل رقم (03-03): يمثل منحنى خط انحدار الصادرات الإجمالية بدلالة أسعار البترول للفترة 2000 -2017

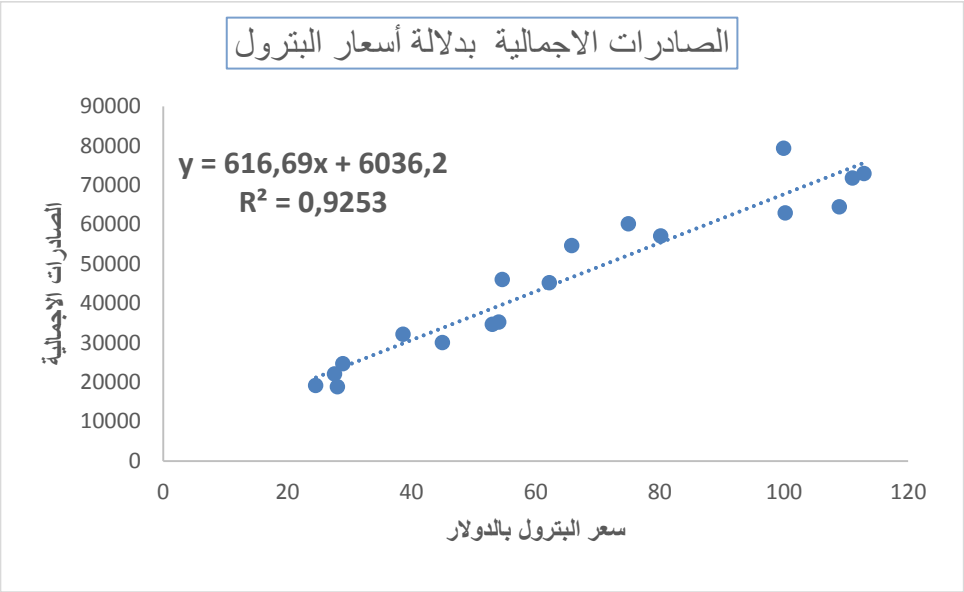

المصدر: من إعداد الطالبن بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03) وباستخدام: Excel stastique

حيث أن:

y: تمثل الصادرات الإجمالية

x: تمثل أسعار البترول

Y=ax+b: تمثل معادلة خط انحدار الصادرات الإجمالية على أسعار البترول

R=0 ,96: معامل الارتباط بين الصادرات الإجمالية وأسعار النفط.

من خلال المعطيات وبالنظر إلى معامل الارتباط الذي يساوي 0.96 ،نقول أنه هناك ارتباط طردي قوي بين الصادرات الإجمالية وأسعار البترول.

الفرع الثاني: التأثير على الواردات

جدول رقم (03-05): يبين تطور الواردات الجزائرية للفترة 2000-2017.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات	السنوات	الواردات
2000	9173	2009	39294
2001	9940	2010	40473
2002	12009	2011	46930
2003	13543	2012	51570
2004	18308	2013	55020
2005	20357	2014	58580
2006	21456	2015	51702
2007	27631	2016	47089
2008	39479	2017	46059

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2010، 2015،2016 ،2018.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن حصيلة الواردات، هي الأخرى تتميز بالتقلبات شأنها شأن الصادرات، لأن جزءا منها يعتمد على حجم الإيرادات المتأتية من الصادرات، وأن هذه الأخيرة تعتمد على أسعار النفط، التي تتميز بالتقلب والتذبذب هي الأخرى، وأن الجزء الآخر من الواردات يتعلق بالسياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة .

خلال الفترة 2000 -2010 شهدت حصيلة الواردات ارتفاعا مستمرا منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر بـ 40473 مليون دولار سنة 2010، وهذا التطور والارتفاع في حصيلة الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط، والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 80.15 دولار للبرميل سنة 2010، ففي هذه الفترة ارتبطت حصيلة الواردات بشكل كبير بأسعار النفط، حيث تزامن ارتفاع قيمة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول، فعندما كانت أسعار النفط في أدنى مستوى لها سنة 2001 بـ 24.6 دولار للبرميل انخفضت الواردات من سلع الاستهلاك والتجهيز إلى 9940 مليون دولار، أما عندما ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها عام 2011 بـ: 112.94 دولار للبرميل، فقد صاحبها ارتفاع في الواردات الجزائرية إلى 46930 مليون دولار، هذا لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي.

خلال الفترة 2012 – 2014 ومع بداية تراجع أسعار النفط من 111.05 دولار إلى 100.24 دولار للبرميل، لاحظنا أن الواردات في تزايد، مما يدل على أن الواردات في هذه الفترة ليست مرتبطة ارتباطا كليا بأسعار

النفط، حيث أن جزءا منها مرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في الضغط على الواردات .

خلال الفترة 2015-2017 تراجعت الواردات بسبب تراجع أسعار النفط، وكذا سياسة التقشف التي فرضتها الدولة.

ولتوضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية، إليكم الشكل التالي الذي يمثل منحنى انحدار الواردات على أسعار البترول.

الشكل رقم(03-04): يمثل منحنى خط انحدار الواردات بدلالة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017.

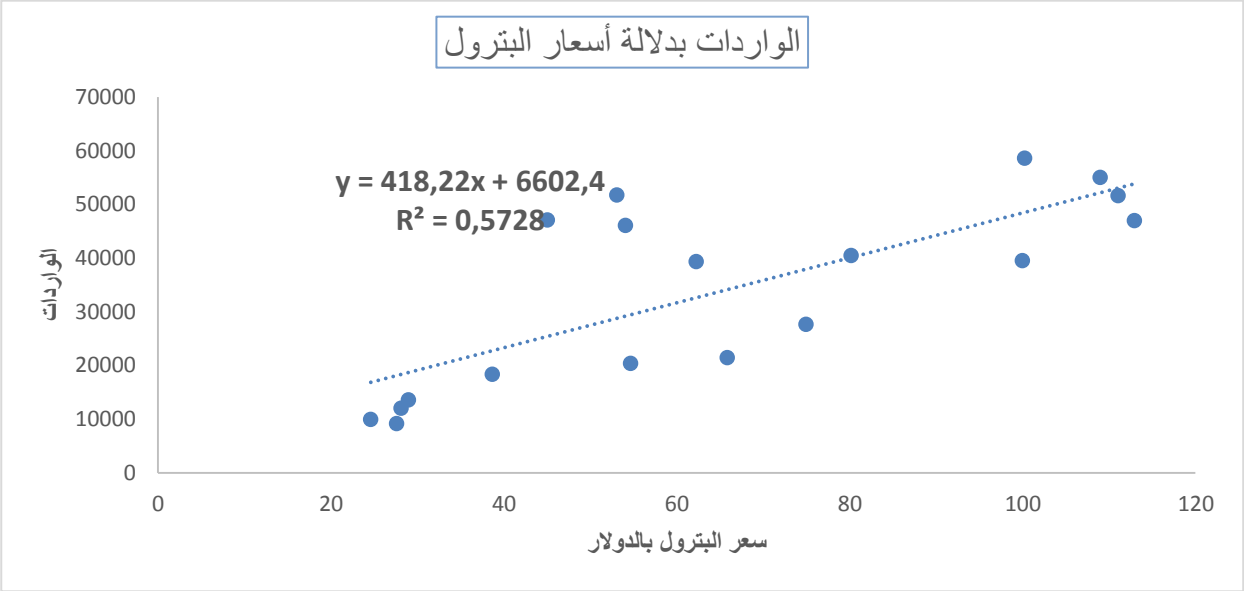

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03) وباستخدام: Excel statistique

حيث أن:

y: تمثل الواردات

x: تمثل أسعار البترول

Y=ax+b: تمثل معادلة خط انحدار الواردات على أسعار البترول

R=0.75: معامل الارتباط بين الواردات وأسعار النفط.

من خلال منحنى الانحدار نلاحظ أن النقط منتشرة بالقرب من منحنى خط الانحدار، وهذا يدل على أنه هناك ارتباط طردي بين المتغيرين (الواردات وأسعار البترول)، ولمعرفة العلاقة جيدا بين المتغيرين، حسبنا معامل الارتباط الذي يساوي: 0.75 والذي يعني أنه هناك ارتباط طردي بين المتغيرين، إذ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط زادت الواردات.

الفرع الثالث: التأثير على رصيد الميزان التجاري

شكل رقم (03-05) يمثل منحنى بياني لتطورات أسعار النفط و رصيد الميزان التجاري للفترة 2000 -2017.

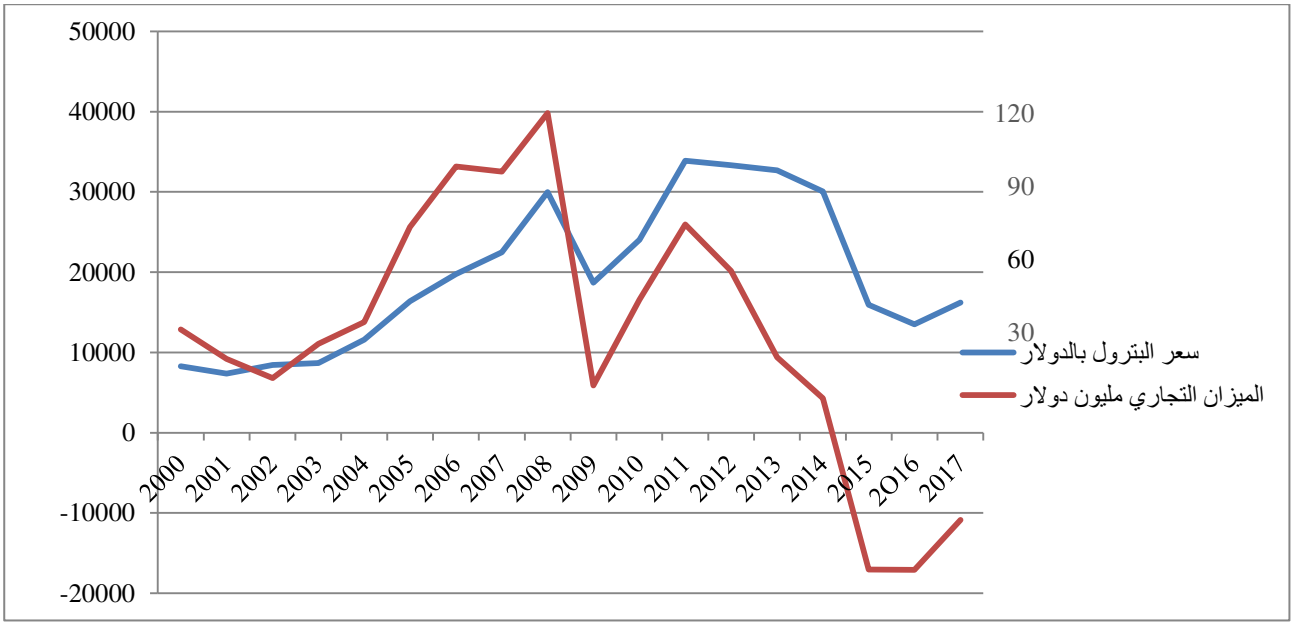

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

خلال الفترة 2000-2008 عرف رصيد الميزان التجاري تطورا متزايدا، حيث انتقل رصيده من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008، بسبب الارتفاع المستمر والمتزايد لأسعار النفط، إذ حقق الميزان التجاري الجزائري أعلى رصيد له خلال فترة الدراسة، بقيمة 39819 مليون دولار سنة 2008.

في سنة 2000 قامت منظمة الأوبيك بوضع ما يعرف بآلية ضبط الأسعار، التي بمقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو بالتخفيض، بما يحافظ على أسعار البترول بين حد أدنى وحد أعلى 22 و28 دولار للبرميل.

وفي سنة 2001 شهدت أسعار البترول انخفاضا في مستوياتها، إلى أن بلغت معدل 24.6 دولار للبرميل بسبب أحداث سبتمبر 2001.

في سنة 2002 شهدت السوق النفطية العديد من الأحداث، والتي كان لها أثرا واضحا في تحسين مستويات الأسعار، كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر، وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية 2002، وكل ذلك ساهم في رفع أسعار البترول إلى 28.1 دولار للبرميل.

في سنة 2003 سجل ارتفاع طفيف بسبب الغزو الأمريكي للعراق وتوقيف ضخ النفط العراقي.

شهدت سنة 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28.96 دولار سنة 2003 إلى 38.66 دولار سنة 2004، برغم الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الأوبك من أجل رفع الإنتاج بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا، وهذا ما تجسد في اجتماع الأعضاء ببيروت شهر جوان 2004 للخروج بهذا القرار، ثم يليه الاجتماع الإستثنائي شهر جويلية 2004 ليتم الإتفاق على زيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم، وهذا لم يؤثر إطلاقا على الأسعار، والتي وصلت في 28 جويلية 2004 إلى رقم قياسي 43 دولار للبرميل في بورصة نيويورك، وهو أعلى مستوى وصلته منذ 21 سنة، هذا راجع للإنقطاعات المستمرة للنفط العراقي نتيجة الهجمات المتكررة على أنابيب النفط.

خلال الفترة 2005-2008 عرفت أسعار النفط مستويات متزايدة، إلى أن بلغت 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط، والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركات البترول البريطانية، إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي وهذا سنة 2006.

غير أنه في سنة 2009 انخفضت أسعار البترول لتصل 62.25 دولار للبرميل، نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، مما أثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري سلبا، إذ انتقل من 39819 مليون دولار سنة 2008 إلى 5900 مليون دولار سنة 2009 .

وخلال الفترة 2010-2012 عرف رصيد الميزان التجاري استقرارا نسبيا برصيد موجب تراوح مابين 16580 مليون دولار سنة 2010 و 25960 مليون دولار خلال سنة 2011، حيث شهدت سنة 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل إلى 107,5 دولار للبرميل، بالمقارنة مع 77,4 دولار للبرميل سنة 2010، أي بزيادة 30,1 دولار للبرميل، ما يعادل 39 %[1].

أما في سنة 2012 فسجلت أسعار النفط استقرارا نسبيا مقارنة مع السنوات السابقة، فبلغت الأسعار في الربع الرابع من سنة 2012 حوالي 107,40 دولار للبرميل، أما في سنة 2013 فبلغت الأسعار في الربع الثاني ما قيمته 100,93 دولار للبرميل[2].

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك 2011، العدد 38، ص55.

[2] التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2013، ص112.

و خلال الفترة 2014-2017 شهد رصيد الميزان التجاري أدنى مستوى له برصيد موجب قدرة 4306 مليون دولار سنة 2014، وعجز برصيد قدره 17063 سنة 2016، حيث عرفت هذه الفترة تهاوى أسعار النفط، من 100.24 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45.01 دولار للبرميل سنة 2016.

خلال عام 2017 ارتفعت أسعار النفط الخام العالمية لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع مابين 45.2 و62.1 دولار للبرميل، خلال العام وبلغ المتوسط السنوي للسلة 52.5 دولار للبرميل، مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود 11.8 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة ارتفاع 29% بالمقارنة مع مستويات عام 2016[1].

العجز جاء نتيجة انخفاض أسعار البترول، و بالتالي قيمة الصادرات الكلية التي لم تغط فاتورة الواردات رغم انخفاضها هي الأخرى مقارنة بالسنوات الفارطة.

وللإجابة على مقدار تأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري، الشكل البياني الآتي يمثل منحنى خط انحدار رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار النفط.

شكل(03-06): يمثل منحنى خط انحدار رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

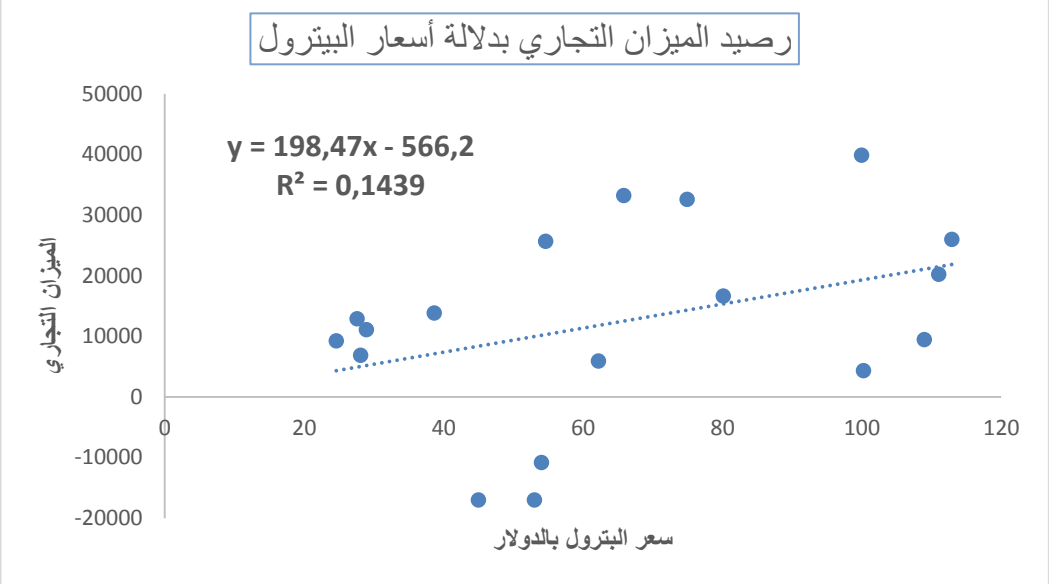

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03) وباستخدام: Excel stastique

[1] التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2017، ص56.

حيث أن:

y: تمثل رصيد الميزان التجاري

x: تمثل أسعار البترول

Y=ax+b: تمثل معادلة خط انحدار رصيد الميزان التجاري على أسعار البترول

R=0.38: معامل الارتباط بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط.

من خلال منحنى الانحدار نلاحظ أن النقط منتشرة بالقرب من منحنى خط الانحدار، وهذا يدل على أنه هناك ارتباط موجب وطردي بين المتغيرين (رصيد الميزان التجاري وأسعار البترول) ، ولمعرفة العلاقة جيدا بين المتغيرين، قمنا بحساب معامل الارتباط الذي يساوي: 0.38 والذي يعني أنه هناك ارتباط طردي موجب بين المتغيرين، وعليه فالعلاقة بينهما طردية، إذ أن أي ارتفاع في أسعار النفط يصحبها تحسن وزيادة في رصيد الميزان التجاري.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2017، ومن خلال الدراسة التحليلية على الميزان التجاري، وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على تطورات رصيد الميزان التجاري، والتطرق إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر نستخلص ما يلي:

- ✓ يعتمد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات.

من خلال دراسة خط انحدار كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري على أسعار النفط تبين لنا أنه:

- ✓ توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات.
- ✓ هناك علاقة طردية قوية بين سعر النفط والصادرات الجزائرية، إذ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدت إلى ارتفاع في حجم الصادرات .
- ✓ علاقة أسعار النفط برصيد الميزان التجاري علاقة طردية، فكلما تحسنت أسعار النفط صاحبها تحسن في رصيد الميزان التجاري الجزائري وحقق بذلك فائضا.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر، لا يمكن الإستهانة به، بالنظر إلى العوائد البترولية التي ساهمت في العديد من المرات في إخراج الجزائر من أزماتها المتتالية، إلا أن الحديث عما فعله البترول بالاقتصاد الجزائري، يظهر لنا المفارقات المتعلقة بهذا المورد، الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان، الدول التي لا تملكه على حساب الدول البترولية، فقد تسبب الإعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، من جعله اقتصاد أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة لمختلف الصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986، حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، مخلفة بذلك إختلالات هيكلية بارزة، فأصبح الاقتصاد الجزائري يوصف بالاقتصاد الريعي التابع للبترول، مما تسبب في عدم تنمية القطاعات الإنتاجية والتي نعتبرها الأهم، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات.

وقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية، التي تدور حول درجة الأثر الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري.

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى أن الميزان التجاري وأسعار النفط تربطهما علاقة طردية ، فكلما إرتفعت أسعار النفط، صحبها ارتفاع في رصيد الميزان التجاري.

إختبار صحة فرضيات الدراسة:

قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الإختبار لأجل القيام بهذه الدراسة، فكانت الإجابة كما يلي:

الفرضية الأولي والتي مفادها أن أسعار النفط تؤثر على المبادلات التجارية الخارجية لكل دولة سواء المنتجة أو المستهلكة، فتذبذب أسعار النفط بين الإرتفاع والانخفاض، هو أمر ضروري لصالح جميع الأطراف المنتجة والمستهلكة على حد سواء، فقد أدى انخفاض أسعار النفط قبل 1973 إلى أضرار كبيرة، مست جميع اقتصاديات الدول، ولقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة الفرضية.

أما الفرضية الثانية فقد أكدتها الدراسة، بأن هناك علاقة طردية موجبة بين أسعار النفط وكل من الصادرات والواردات الجزائرية، فبارتفاع أسعار النفط ترتفع صادرات الجزائر، ومن ثم ارتفاع الإيرادات، وبالتالي زيادة الواردات الجزائرية.

الفرضية الثالثة تنص على أن" أسعار النفط تؤثر وبشدة في اختلال الميزان التجاري الجزائري"، حيث أن الانخفاض في أسعار النفط هو الانخفاض في الصادرات، باعتبار أن الصادرات البترولية تمثل ما نسبته 96 % أو أكثر من الصادرات الإجمالية، فهي تعتبر الركيزة الأساسية للميزان التجاري الجزائري، وعليه يمكننا القول أن هذه الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

- الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام لا يزال معتمدا على البترول كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات.
- إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هو ارتهانه وبشكل مطلق بقطاع المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية من جهة، والمخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري من جهة أخرى في ظل هذا الارتهان.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تمويل الاقتصاد.
- النظام الاقتصادي الحالي للجزائر هو اقتصاد تسيير أزمات وليس باقتصاد حقيقي.
- إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد أخفق في تطوير الاقتصاد الوطني، بل أن مساهمته كبيرة، إلا أن واقع الجزائر الحالي يفرض عليها ضرورة استخدام الفوائض المالية للبترول، لتنمية وتطوير الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.
- هناك ارتباط طردي بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري الجزائري، فارتفاعه وانخفاضه يؤثر وبشدة على رصيد الميزان التجاري إيجابا وسلبا.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، يكون بوسعنا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ يجب إرساء ركائز اقتصاد حقيقي، مكون من قاعدة إنتاجية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب المداخيل النفطية.

- ✓ على الدولة استغلال الفوائض المالية المتأتية من البترول، لتنويع الاستثمارات في القطاعات البديلة كالصناعة والزراعة.
- ✓ ينبغي التفكير في إعداد اقتصاد لفترة ما بعد البترول، انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج المحروقات.
- ✓ وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، والاهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية.

آفاق الدراسة:

في الحقيقة أن كل عمل تعتريه جملة من النقائص و العيوب، وفي بحثنا هذا إذ تطرقنا إلى جوانب عدة منه، فإننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى، والتي قد تكون مواضيع دراسات مستقبلية وهي كالآتي:

- ❖ أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.
- ❖ القطاعات البديلة وإمكانية تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- ❖ أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على رصيد الميزان التجاري الجزائري.
- ❖ المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية في ظل تقلبات أسعار النفط.
- ❖ ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط.
- ❖ دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2006.
2. أمين صيد، سياسة الصرف كآداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.
3. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
4. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان، 2003.
5. بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001 .
6. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
7. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
8. حسين مالطي، النفط الأحمر، ترجمة السيد مصطفاي جنيدي، دار مارينو للنشر، 1997.
9. رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر، الأردن، 2003.
10. روبرت واينر، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
11. زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
12. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر،1999.
13. سالم رشدي سيد، التمويل الدولي أسسه و نظرياته، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
14. سالم عبد المحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا، 1999.
15. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط الموارد و البيئة والطاقة، خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2014.
16. ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
17. عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

18. عبد الخالق مطلك الراوي، محاسبة النفط والغاز، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
19. عبد الرحمان العزيز، عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري: أسس العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد ، الأردن، 2004.
20. عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.
22. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
23. علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991.
24. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004 .
25. لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة الأوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2007.
26. مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)، الطبعة الأولى، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1981.
27. محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1980.
28. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2001 .
29. محمود يونس، عبد النعيم محمد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2000.
30. مصطفى رشيد شيحة، الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
31. مندور أحمد، رمضان أحمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية، 1990.
32. يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
2. بلقة إبراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف، 2009.
3. بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2003.
4. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015 – 2016
5. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
6. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
7. رشيد بوعسلة، انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973 – 2006) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008 – 2009.
8. زروقي سعاد، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1973 -2013)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي.
9. عتيق شيخ، الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر – حالة النفايات – ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
10. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.
11. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009.
12. محمد راتوال، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، (2005).

13. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (1986 -2010) رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية ،جامعة المسيلة،2012.

ثالثا: المجلات والملتقيات و المحاضرات

1. إبراهيم شحاتة، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 15 العدد 55، 1989.
2. الإدارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 128، 2009.
3. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
4. رحمان آمال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
5. زغيب شهرزاد وحليمي حليمة،القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11،لاالجزائر،اوت 2008، ص 04.
6. صندوق النقد الدولي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة،2009.

رابعا: التقارير

1. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2005.
2. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2011.
3. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك 2013.
4. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك 2017.

خامسا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Ouvarage

- Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975.

2. Rapport :

- Mohamed nasser . thabet « le secteur des hydrocarbures et le developpement de l'algerie " . enal . 1989 .
- organization of the Petroleum exporting countries,statute2013

- Paul R . krugman . maurice Obstfeld. Inrenational economics. Sixth edition . world student series . boston . 2000.
- Remond bouret ,relations economiques internationales ,McGrow-hill ,quebec,1994

سادسا: مواقع الأنترنات

المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمي	www.arab-api-org/develop/htm
المديرية العامة للجمارك	www.douane.gov.dz
بنك المركزي الجزائري	www.bank-of-algeria.dz
الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري	www.ons.dz
منظمة الدول المصدرة للبترول	www.opec.org:(Brief History)

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري، من خلال تحليل تطورات الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2017 وتحديد علاقتها بتغيرات أسعار النقط خلال هذه الفترة، حيث خلصت نتائج الدراسة بأن نسبة الصادرات من النفط تتعدى 90 % من إجمالي الصادرات، وبالتالي الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية جراء انخفاض أسعار البترول، أما بالنسبة للواردات فعائدات البترول هي الممول الوحيد لتسديد فاتورتها، وبما أن رصيد الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات، فهناك ارتباط قوي بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري فارتفاعه وانخفاضه يؤثر بشدة علي رصيده إيجابا وسلبا.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، النفط، أسعار البترول، طرق التسعير

Résumé:

Cette étude vise à déterminer la relation entre les fluctuations des prix du pétrole et la balance commerciale algérienne à traver l'analyse 'evolutive des exportations et des importations pendant la période 2000-2017, en déterminant sa relation avec les variations des prix de petroles durant cette période. Les résultats de cette étude ont conclu que le pourcentage des exportations de pétrole dépassait 90%. L'économie algérienne reste en face des chocs externes a cause de baisse des prix du pétrole. Quand aux les importations, les revenues pétrolières sont le seul financier a payer sa facture.

La balance commerciale représente la différence entre les exportations et les importations, il y'a des fortes correlations entre les prix du petrole et le solde de la balance commerciale ; le haut ou le bas du prix du petrole affecte fortement lèquilibre positivement ou négativement.

Mots-clés: Balance des paiements, balance commerciale, pétrole, prix du pétrole, méthodes de tarification

Summary:

This study aims to determine the relationship between the fluctuations of oil prices and the Algerian trade balance by analyzing the developments of exports and imports during the period 2000-2017, and determining their relation with the price changes of the petrole during this period. The results of the study concluded that the percentage of oil exports exceeded 90%, The Algerian economy remains vulnerable to external shocks due to decrease of oil prices. As for imports, oil revenues are still the sole financier to pay their bills. The trade balance represents, the difference between exports and imports, so there is relationship between oil price and sold of trade balance, and falling strongly affect the sold positively and negatively.

Keywords: Balance of Payments, Trade Balance, Oil, Oil Prices, Pricing Methods